هاء العوض في بنى بنات الحرفين

قراءة صرفيّة دلاليّة

في ضوء (لسان العرب) لابن منظور

The Compensatory *hā* in the Structures of Two-Letter Roots:
A Morphological and Semantic Analysis
in Light of Lisān *al-ʿArab*

إعداد

عبد الرحمن بن عوده الجهني

أستاذ مشارك – قسم اللغة العربية

كلية التربية والآداب – جامعة تبوك

الملخص:

لمّا كانت ظاهرة التعويض عن تغيير معين في أبنية العربيّة فاشـية، وكانت طرائقها متنوّعـة مختلفـة للـدلالـة على هـذا التغيير، وأنّ من هـذه الطرائق إلحـاق آخر البنيـة المغيّرة هـاء، عُرفت بهاء العوض؛ جاءت هـذه الـدراســة؛ لتقرأ معنى التعويض، وهـذه الهاء، قراءة صـرفيّة دلاليّة في ضـوء (لسـان العرب) لابن منظور. و اتّصلت هذه القراءة بما يزيد على سـتين بنية، حذف أحد أصـولها الثلاثة، وعوّض منه الهاء، ومضـمون هذه القراءة ذكرُ البنية، ثمّ معناها، ثمّ شرح اشتقاقها، وتصريفها، لمعرفة موضع التعويض، وغير ذلك ممّا ينفع القراءة، ويوضّح معنى الهاء، وقيمتها في البنية.

وكان من أهمّ ما خلصت الدراسة إليه:

ـ أنّ هاء العوض جلبت للتعويض عن أصل حذف من أصول البنية الثلاثية، وأنّ الأعمّ الأغلب ممّا فيه هاء العوض مصادر من المعتلّات، وأنّ منه من البنى الصحاح.

ـــ وأنّ هاء العوض تكون عوضـا من فاء البنية، ومن عينها، ومن لامها، وأنّ كونها للعوض من فائها واوا قياس في المصادر على وزن: فِعْلَة، وأنّ كونها للعوض فيما كان على وزن فَعْلَة، محمول على فِعْلَة.

ـــ وأنّ بعض البني، فيـه خلاف بين أهـل العربيّـة في تعيين الحرف المحـذوف، وموضــعـه، وأنّ أهـل اللغـة كانوا يســتـدلون على ذلـك بغير وســيلـة، كجمع البنيـة، وتصغيرها، والنسبة إليها.

ـــ وأن كثيرا من البنى، ممّا فيه هاء العوض يجمع جمعي الصّـحة بالواو والنون، وبالألف والتاء، ويجمع جمع تكسير، وأنّ منها ما لا يجمع جمع تكسير، ويقتصر في جمعه على جمعي الصحّة.

ـــ وأنّ ابن منظور أغفل أحيان عن تعيين وظيفة هاء البنية، وأنّ غيره من أهل العربيّة عيّنها، وأنّها للعوض.

الكلمات المفتاحية:

هاء العوض، الحذف، بناء بنات الحرفين، الصرف، الدلالة، لسان العرب.

Abstract:

Given the widespread phenomenon of compensation in Arabic morphological structures when a certain change occurs, a long with the diverse and varied methods used to signify such modification, including the addition of *hā* (هـ) at the end of a modified structure (known as the compensatory *hā)*, this study aims to examine the concept of compensation and the function of this *hā* through a morphological and semantic analysis in light of *Lisān al-ʿArab* by Ibn Manẓūr.

This study examines over sixty structures in which one of the three radicals has been replaced by *hā*. It systematically analyzes each structure, detailing its meaning, etymology, and morphological derivation. The aim is to uncover the compensatory role of *hā* and to elucidate its function and significance within these linguistic forms.

Key Findings of the Study:

- **The compensatory *hā* is introduced to replace a deleted root letter in triliteral structures, with the majority of such structures being verbal nouns (*maṣādir*) of weak verbs, though some are derived from sound roots.**
- **The compensatory *hā* can replace the first radical (*fā*), the second radical (*ʿayn*), or the third radical (*lām*). When it replaces the first radical, which is a *wāw*, it is analogically applied to verbal nouns of the pattern *fiʿlah*. Similarly, its use in structures of the pattern *faʿlah* is interpreted as aligning with *fiʿlah*.**
- **Arabic grammarians express divergent opinions regarding the identification of the deleted letter and its exact position in some structures. Traditional Arabic grammarians often deduce this through indirect means, such as pluralization, diminution, and derivation.**
- **Many structures containing compensatory *hā* can be pluralized using regular sound plurals (*wāw and nūn* or *alif and tā*), while some also allow broken plurals (*jamʿ taksīr*). However, certain structures are**

only pluralized using sound plurals and do not permit broken plural formation.

- **Ibn Manẓūr occasionally omits specifying the function of *hā* within a structure, whereas other linguists explicitly identify it as compensatory (*ʿiwaḍ*).**

Keywords:

Feminine *hā*, compensation, deletion, *Two-Letter Roots*, *Morphology, Semantics, Lisān al-ʿArab Dictionary.*

المقدمة

لقد لقيت ظاهرة التعويض عامّة، وهاء العوض خاصّــة، عناية أهل العربيّة، وعلمائها، قديما وحديثا.

ففي القديم نجد ظواهر هذه الظاهرة عامّة، وخاصّــة مشــتّتة في أفراد تآليف القدماء، ومصــنفاتهم. ومن القدماء، ممّن خصّ هاء العوض بنبأ ضــيّق مختصــر، كالفارابيّ، كقوله:" العِدَةُ: الوَعْدُ. وقِدةُ النّارِ: وَقَدانها. ولِدَةُ الرَّجُلِ: تِرْبُه"[1]، والسيوطيّ، كقوله: "العِدة: الوعد. وقِدَة النارووَقْدَتها. ولِدة الرجل: تِربه. والتِّرة: مصدروَتره"[2].

أمّا في الحديث، فلقيت ظاهرة التعويض عناية عدد من الباحثين المحدثين. فللباحث عبد الرحمن إســماعيل كتاب، عنوانه: (التعويض و أثره في الدراســات النحويّة واللغويّة)[3]. وهذا الكتاب لم يشر إلى هاء التعويض، ولم يذكر، إلّا نزرا يسيرا من بناها، يخدم مبتاغه النحويّ.

وللباحث عبد الفتاح الحموزكتابا، عنوانه: (ظاهرة التأنيث في العربيّة وما حمل عليها من مسائل)[4]، جعله في ثلاثة فصول. أمّا الفصل الأوّل، فعنوانه: "تعويض يدورفي فلك الحركة والحروف غير العاملة في بنية الكلمة أو غيرها"، وأمّا الثاني، فعنوانه: "تعويض يدورفي فلك الاســم"، وأمّا الثالث، فعنوانه: "تعويض يدورفي فلك الفعل". وما يعنينا من هذه الفصول الثلاثة جزء يسيرمن الفصل الأوّل؛ لأنّ مسائل هذا الفصل المحمولة على التعويض، تتّصل بتسعة عشرنوعا من الحروف، أحدها التاء. وكان حديثه عن كون التاء عوضا من المحذوف حديثا ضيّقا، مختزلا. فهو لم يذكر جميع البنى الّتي حذف فاؤها، ولا الّتي حذف عينها، ولا الّتي حذف لامها، وعوّض من المحذوف التاء، ولم يبيّن معاني البنى موضــع التعويض، كما أنّه لم يناقش مفصّــلا اشتقاقها، وتصاريفها، ولا التعليل المتّصل بذلك، كما أنّه لم يعرض لخلاف النحاة فيما وقع فيه خلاف، كما أنّه لم يعرض للأحكام المتّصلة بها معا، أو بكلّ واحدة على حدة، من

(1) الفارابي: معجم ديوان الأدب 220/3 .222.

(2) السيوطي: المزهرفي علوم اللغة و أنواعها 212/2 .214.

(3)ط 1، القاهرة، المكتبة التوفيقية، 1982م.

(4) دارعمارللنشروالتوزيع، الأردن، 1986م.

حيث جمعها، وتصغيرها، والنسبة إليها، و... إلخ. ودرسه لتاء التأنيث هذه مقروء من جملة من كتب اللغة والنحو، ومقروء من (لسان العرب) في جملة من المواضع معدودة، وعليه فالدراسة هذه تختلف اختلافا بيّنا عمّا لدى الحموز، إلّا في جزء ضيّق تلتقي فيه معه.

وللباحث سلمان السحيميّ كتاب عنوانه (الحذف والتعويض في اللهجات العربيّة من خلال معجم الصحاح للجوهري)[1]. والكتاب، وَفق عنوانه، ناقش ظاهرة التعويض على نحو عامّ في اللهجات العربيّة من خلال (الصحاح)، وقد ذكر حوالي عشرين كلمة، وردت في (الصحاح)، وقع فيه هاء العوض عن فاء الكلمة فقط، ولم يناقش هذه البنى نقاشا مستفيضا، من حيث تصريفها، واشتقاقها، وجمعها، وتصغيرها، والنسب إليها، و... إلخ، كما أنّه لم يذكر شيئا من البنى الّتي وقعت فيه الهاء عوضا عن عين الكلمة، ولا عن لامها.

ولمّا كان الأمر كذلك، وأنّ أحدا من المحدثين لم يلمّ الأعمّ الأغلب من شتيت تلك البنى الثلاثيّة، والّتي سقط أحد أصولها، سواء أكان فاء، أم عينا، أم لاما، ولم يناقش علل هذا الحذف، ولا مواضعه، ولا تصاريف هذه البنى، ولا اشتقاقها، ولم يبيّن اتجاهات أهل اللغة، واختلافهم، ما وجد، في ذلك كلّه؛ فلمّا كان الأمر كذلك، جاءت هذه الدراسة، و آثرت بيان ذلك كلّه على نحو تكميليّ، يضع بين يدي أهل العلم شيئا دالّا عن هاء العوض في هذه البنى؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ولمّا كان (لسان العرب)، من أوسع معاجم اللغة، آثرت الدراسة قراءة هذه الهاء في ضوئه. وعليه، ففي ذلك، لا ريب، بيان بيّن عن هذا الحذف، وعن هذه الهاء.

ويقع الحذف، أو التغيير في ألفاظ كثيرة من ألفاظ اللغة العربيّة، و أبنيتها، لأسباب متنوّعة، فتعمد العربيّة إلى تعديل هذا الحذف، أو التغيير بوسائل مختلفة، نصّ عليها أهل العربيّة، ومنها إدخال حرف آخر، تراه ضروريّا، لتعديل بناء الكلمة، بعد أن أصابه وهن وضعف، وليكون عوضا عن ذلك الحرف، دالّا على أنّ اللفظ مؤنّث، وذلك الحرف هو الهاء.

(1) الملكة العربية السعودية، المدينة النبوية، ط1، مكتبة الغرباء الأثرية، 1415هـ.

وإذا كنت قد سمّيت هذه الهاء بهاء العوض، وما ذلك إلّا أخذا بقول الجمهور، خلافا لقول أبي علي الفارسيّ من كونها غير عوض، مستدلّا بأنّها لو كانت عوضا، لما ثبتت مع المعوض منه في بعض البنى اللغويّة[1].

ويدور لدى أهل العربيّة مصطلح (بنات الحرفين)، مرادا به تلك البنى الّتي ذهب منها أحد أحرفها الأصول الثلاثة، وبقيت على حرفين أصلين، ثمّ عوّض من الحرف الذاهب هاء العوض[2].

وورد هذا المصطلح، أعني بنات الحرفين لدى ابن منظور[3]، ولدى غيره من أهل اللغة[4]. والمقصود منه تلك البنى المعربة، والّتي سقط منها حرف، وبقيت على حرفين. وبنات الحرفين قسمان: قسم ترك على حرفين، ولم يعوّض من الساقط شيء، نحو: يد، وغد، وأخ، وأب وغير ذلك[5]، ويعرف الساقط بتثنيته، أو جمعه، أو تصغيره. وقسم سقط منه حرف، وعوّض منه حرف آخر، قد يكون غير الهاء، نحو: ابن، واسم[6]، وقد يكون الهاء الّتي تعرف بهاء العوض، وهو مقصد هذه الدراسة.

وقد اختارت الدراسة مصطلح بنات الحرفين، ممّا فيه هاء العوض، وجعلته جزءا من العنوان لوضوحه، ودلالته على مبتغاها؛ ولأنّ هذه الهاء تدخل بنى أخرى، سقط أحد أحرفها، وبقيت على أكثر من حرفين، كالمصادر ممّا كان عين فعله واو، أو ياءً، وكان على بناء الإفعال، والاستفعال، وكالجموع الّتي عوض من ياء جمعها هذه الهاء. وقد تركتها الدراسة؛ لئلّا تتّسع، فمثلها ضيّق محدود. وإن وُجدت فسحة، وأمكن الوقت، قرأها الباحث، بإذن الله تعالى.

وهذه الهاء، وإن كانت للعوض من الحرف الساقط، وفق رأي الجمهور، فإنّ الفرّاء عدّ لحاقها تكثيرا للكلمة، وذلك قوله: "... فجعلوا فيه الهاء كأنّها تكثير للحرف. ومثله مما أسقط منه بعضه، فجعلت فِيهِ الْهَاء، قولهم: وعدته عِدة، ووجدت فِي المال

(1) الشاطبي: المقاصد الشافية 9/402 . 403.

(2) ينظر: سيبويه: الكتاب 3/375 . 358، و3/369، و3/449، و3/598.

(3) ابن منظور: لسان العرب (مأي) 15/269 . 270.

(4) ينظر: سيبويه الكتاب 3/322، و3/375، والمبرد: المقتضب 1/83، و ابن السراج: الأصول في النحو 2/446، والفارسي: التعليقة على كتاب سيبويه 3/203، و ابن ولاد: الانتصار لسيبويه على المبرد ص 211.

(5) ينظر: الفارسي التعليقة على كتاب سيبويه 3/181.

(6) ينظر: سيبويه: الكتاب 3/361.

جِدَةَ، وزِنَة، ودِيَة وما أشبه ذَلِكَ، لمّا أسقطت الواو من أوّله، كُثر من آخره بالهاء"[1]، كما أنّها، وإن كانت للعوض، أو لتكثير الحرف، فإنّ لها وظيفة أخرى، هي التأنيث. قال سيبويه: "وأمَّا ما كان من بنات الحرفين، وفيه الهاء للتأنيث ... فإذا جمعت بالتاء، لم تغير البناء. وذلك قولك: ... فئةٌ وفئاتٌ، وشيةٌ وشياتٌ، وثبةٌ وثباتٌ، وقلةٌ وقلاتٌ"[2].

وقد دارت ظواهر هذا الحذف والتعويض، لدى ابن منظور، دورانا، كشف، حرص العربيّة على تعديل هيئة اللفظ، الّذي لحقه إجحاف من ناحية، ومن ناحية أخرى كشف عن سَعة العربيّة، وغناها في أبنيتها، وهيئاتها. وهذه الهاء، موضع الدرس، تكون عوضا من الحرف المحذوف الأصليّ؛ من فاء الكلمة، أو عينا لها، أو لاما. ومنهج الدراسة في قراءة هاء العوض من (لسان العرب) أنْ تسند ملامح هذه القراءة إلى ابن منظور نفسه، وإن كانت موادّه منقولة من جملة من المصادر، نقلا يكاد يكون حرفيّا، إلّا قليلا، وإذا دعت الحاجة، والضرورة، عادت الدراسة إلى صاحب النصّ، المسمّى لدى ابن منظور.

ولم تكتف الدراسة بقراءة تلك البنى الّتي نصّ ابن منظور صراحة على أنّ فيها نقصا، وهاؤها للعوض، بل حاولت، أيضا، قراءة تلك الّتي سقط بعض أصولها الثلاثة، ووقع في آخرها هاء، ونصّ غير ابن منظور على أنّ الهاء فيها للعوض. وقد اعتمدت الدراسة في هذه القراءة، أيضا، على جملة من كتب أهل اللغة، والنحو، والصرف، وغير ذلك ممّا قدّرت أنّ العود إليه نافع في استقصاء بنى هاء العوض، وتفسيرها.

وآثرت الدراسة، في ترتيب ألفاظ التعويض، أن تعتمد منهج ابن منظور، المعروف بنظام القافية، باتّخاذ لام الكلمة بابا، وفاءها فصلا، وإذا كان ابن منظور ذكر البنية في أكثر من جذر، اعتمدت الدراسة في ترتيبها الباب الّذي وردت فيه أوّلا. ووفق إيراد هذه البنى مرتبة يتشكّل من ذلك هيئة معجم صغير.

وقد تشكّل معنى هذه الدراسة، بالإضافة إلى الملخصين، والمقدّمة، والخلاصة، وثبت المصادر والمراجع، من الآتي:

أوّلا: الهاء عوض من فاء الكلمة في: (الفئة، الطأة، الإبة، الجبة، الصبة، الهبة، الرثة، اللجة، القحة، الجدة، الحدة، العدة، اللدة، الإرة، الترة، الغرة، القدة، الفرة،

(1) الفراء: معاني القرآن 254/2.

(2) سيبويه: الكتاب 598/3.

القرة، الحشة، السطة، العظة، الدعة، الرعة، السعة، الضعة، الرفة، الصفة، الثقة، الرقة، الفقة، المقة، الصلة، السمة، الزنة، السنة، الجهة، الدية، الشية"؛ وثانيا من عين الكلمة في: (الثبة، لطعة، اللمة)؛ وثالثا من لام الكلمة في: (الحمة، السنة، الشفة، العضة، البرة، الجعة، الحظة، الدغة، الذرة، الرئة، السية، الظبة، العزة، القبة، القضة، القلة، الكرة، الكبة، اللثة ، اللغة، المائة)؛ ورابعا: أحكام عامّة تتّصل ببنات الحرفين: جمعها، تصغيرها، النسبة إليها، حذف الهاء، الجمع بين العوض والمعوض منه، هاء العوض حرف زائد، أو غير زائد.

وهذا بيان بما سبق:

(1)

الهاء عوض من فاء الكلمة

أشار النحّاة إلى أنّ حذف فاء الكلمة، والتعويض منها بالهاء باب فِعله في المصادر[1]، وأنّ كلّ ما كان مصدرا من نحو: عدة، "فهو مثله في الحذف، كقوله: وعد عدة، ووزن زنة، ووسم سمه، وومق مقة، ووثق ثقة، ووصل صلة، وما أشبه ذلك"[2]، وأشاروا إلى أنّك إذا لم ترُدّ المصدر، جاء البناء تامّا، بلا حذف، ولحقت الهاء للتأنيث، لا للعوض. وأصل ذلك ابن السرّاج، إذ قال: "فإنْ سميتَ بالمصدرِ مِنْ وَعَدْتُ، قلتَ: عِدَةٌ، ومن وَزَنْتُ: زِنة. فإنْ أَردتَ أَنْ تبنيَ فِعْلَةً، ولا تَنوي مصدرًا، قلتَ: وِعدَةٌ وَوزنَةٌ"[3]. وماثل ناظر الجيش خلو المصادر ممّا حذف فاؤه، وعوّض منها الهاء، من مثل: وعد عدة، بالمصادر الّتي حذف تضعيف عينها، وعوّض منها الياء، نحو: علّم تعليما[4].

وألفاظ التعويض من فاء الكلمة كثيرة والأكثر فيها أن حرفها المحذوف المعوّض منه الهاء، هو الواو. وحذف الفاء (الواو)، هاهنا، قياس[5]، لاجتماع الواو والكسرة.

(1) ابن جني: الخصائص 287/2.

(2) الشاطبي: المقاصد الشافية 399/9 .400.

(3) ابن السراج: الأصول في النحو 374/3.

(4) ناظر الجيش: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 1813/4.

(5) ابن جني: الخصائص 352/1.

وشرح ذلك أنّ حذف الفاء (الواو) إنّما وقع في المضارع، من مثل: يعد، والأصل: يَوْعِدُ، لوقوعها بين ياء مفتوحة، وكسرة لازمة، وحمل عليه ما ولي فيه الياء المفتوحة فتحةٌ، نحو: يضع، والأصل: يوضع، وحمل الأمر من نحو ذلك على المضارع، وقيل: عِدْ. "ولولا الحمل على المضارع لقيل: أيعد. ولما أعلّ المضارع والأمر بالإعلال المذكور، حمل المصدر المكسور الفاء الساكن العين عليهما، فحذفت فاؤه وحركت العين بحركتها، ولزم آخره هاء للتأنيث عوضا من الفاء المحذوفة، وذلك نحو: زنة وعدة، وكانا في الأصل وزنا ووعدا، ثم فعل بهما ما ذكر؛ لأن المصدر يصحّ لصحّة فعله ويعتلّ لاعتلاله، وربما فعل ذلك بالمفتوح الفاء، نحو: سعة ودعة"[1].

ومضمون ما سبق ممّا تعلّق بالمصدر أنّ نحو: عدة، أصلها وِعْدٌ، فلما كانت الواو مكسورة، وهي مستثقلة، أعلت بإلقاء حركتها على الساكن بعدها، ثمّ حذفت، وعوض منه بالهاء، كما حذفت في الفعل، فقالوا: عدة، وصار بقاء الكسرة دليلا عليها[2].

وبيّن البغداديّ طبيعة الإعلال في نحو يعد، وعدة، وما أشبهه، وأن الأصل يعد: يَوْعِدُ، وأصل: عدة: وَعْدٌ. فذكر أنّ وقوع الواو بين كسرة وفتحة فيه ثقل، فحذف الواو مع الياء؛ ليخفّ اللفظ، وحذف، أيضا، مع سائر حروف المضارعة من: تعد وأعد ونعد، طردا للباب، وحذف الواو، أيضا، في الأمر، لكونه مأخوذا من مضارعه، ثمّ ذكر أنّ الأصل في المصدر ألّا يعلّ إعلال الفعل؛ لكونه أصلَ الفعل في الاشتقاق، "إلّا إذا كان جزْء مُقْتَضِي الإعلالِ فيه ثابتا، كالكسرة في قيام، أو كان مناسبا للفعل في الزيادة المصدّرة، كإقامة واستقامة، فلهذا جاز حذف الواو من مصدر يعد، وَ إثباتُهَا نحو عِدة ووَعْد: إذ ليس فيه شئ من علّة الحذف، ولا المناسبة المذكورة، وإذا حذفت منه شيئا بالإعلال، لم تذهَل عن المحذوف رأسا، بل تعوّض منه هاء التأنيث في الآخر كما في: عدة واستقامة؛ وذلك لأنّ الإعلال فيه ليس على الأصل، إذ هو إتباع الأصل للفرع"[3].

والكثير من هذه الألفاظ مبنيّ على فِعْلَة، بكسر الفاء، وسكون العين، وهو الأصل، ولكن لمّا أعلّ بحذف الفاء، وجيء بالهاء عوضا، كسر العين في عدة، وأصله:

(1) ناظر الجيش: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 5194/10.

(2) وينظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 401/9.

(3) شرح شافية ابن الحاجب 89/3.

وعْدٌ؛ لأن الساكن إذا حرك، فالأصل الكسر، و أيضا؛ ليكون عين المصدر كعين الفعل المضارع يعد، ولمّا حرّكت عين المصدر، لم تجتلب همزة الوصل بعد حذف الفاء"[1].

وذكر أهل العلم غير علّة في تفسير ما غُيّر فيه الكسر إلى الفتح في هذه البنى. فمنهم من ذهب إلى أنّ الفتّح، إنّما وقع لتضمّن البناء حرفا حلقيا، فيقولون: ضِعة وضَعة، ولا يقولون في مثل زِنة: زَنَة، لعدم حرف الحلق[2]. وأخذ بهذا المذهب جماعة منهم ابن يعيش، الذي قال في ذلك، وفي علّة سقوط الواو فاء: "وسقوطها فيما عينه مكسورة من مضارع فَعَلَ، أو "فَعِلَ لفظا، أو تقديرا، فاللفظ في يَعِدُ ويَمِقُ، والتقدير في يضع ويسع؛ لأن الأصل فيهما الكسر والفتح لحرف الحلق، وفي نحو العدة والمقة من المصادر"[3]. ومن أصحاب هذا لمذهب، أيضا، البغداديّ. قال: "وإذا فتحت العين في المضارع لحرف الحلق، جاز أن يفتح في المصدر أيضا، نحو يسَع سَعةً، وجاز في بعضها ألّا يفتح، نحو: يهب هِبة، وقولهم في الصِّلة: صُلة بالضمّ شاذ، وقد يجري مصدر فعُل يفعُل، بضم عينهما، إذا كان اللام حلقيّا، مجرى مصدر يسَع، نحو ودُع يَوْدُعُ دَعة، ووطُؤَ يَوْطُؤ طِئة وطأة؛ وذلك للتنبيه على أنّ حق واو مضارعه أن تكون محذوفة، لاستثقال وقوعها بين ياء مفتوحة وضمة، ولكنّها لم تحذف تطبيقا للفظ بالمعنى، إذ معنى فَعُل للطبائع اللازمة المستمرة على حال، وكذا كان حقّ عين مضارعه أن تكون مفتوحة؛ لكون اللام حلقيّة"[4].

ومنهم من فسّر الفتح بأنّهم عدلوا عن كسر العين، إلى فتحها تدرّجا، مع عدم وجود الكسرة الموجبة لكسر العين، وذلك قول ابن جنّي، إذ قال: "ومن ذلك حذفهم الفاء، على القياس، من ضَعة وقَحة؛ كما حذفت من عدة وزنة، ثم إنهم عدلوا بها عن فِعلة إلى فَعلة، فأقروا الحذف بحاله، وإن زالت الكسرة التي كانت موجبة له، فقالوا: الضعة والقحة، فتدرجوا بالضِّعة والقِّحة إلى الضَّعة والقّحة"[5].

(1) شرح شافية ابن الحاجب 89/3.

(2)السيرافي: شرح كتاب سيبويه 419/4

(3) ابن يعيش: شرح المفصل 424/5.

(4) البغدادي: شرح شافية ابن الحاجب 89/3. 90.

(5) ابن جني: الخصائص 352/1.

وذكر سيبويه أنّ حذف الفاء في المصدر، هاهنا، لا يقع إلّا بوجود الهاء، و أنّه إذا لم تكن الهاء، فلا حذف؛ لانعدام العوض، ثمّ ذكر أنّ بعض البنى قد جاءت تامّة، مثل: جهة ووجهة بمعنى واحد، وألمح إلى أنّ الواو تثبت إذا كانت البنية اسما، لا مصدرا. قال: "فإذا لم تكن الهاء فلا حذف، لأنّه ليس عوض. وقد أتمّوا فقالوا: وجهةٌ، في جهة ... فأما في الأسماء فتثبت، قالوا: ولدةٌ، وقالوا: لدةٌ كما حذفوا عدةً"[1].

وورد على إثبات الفاء مع هاء العوض ابن السرّاج، فذكر أنّ الواو تثبت في الأسماء، وتحذف في المصادر. قال: "... وهذا عندي أَعني وجهةٌ، لم يجئ على الفعلِ، والواوُ تُثبتُ في الأسماءِ، قالوا: ولِدَةٌ وقالوا أَيضًا لِدَةٌ كعِدَةٍ فالاسم: وعِدَةٌ، والمصدرُ: عِدَةٌ"[2]. و أكّد الشاطبيّ أنّ البنية إذا لم يقع فيها حذف فهي اسم، لا مصدر[3].

وأسوق الألفاظ الّتي حذف منها فاؤها، محيلا لها إلى الجذور التي هي فيها في (لسان العرب)، ومرتّبة وفق ترتيبه، بجعل لام الكلمة بابا، وفائها فصلا، ذكرا معانيها، في المشهور، والخلاف، إن وجد، في اشتقاق بناها، وما اتصّل بكلّ بنية من أحكام من حيث جمعها، وتصغيره، والنسبة إليها، وغير ذلك، إن كان ابن منظور، أو غيره إشار إلى ذلك، أو إلى بعضه. وهذه الألفاظ هي: الفئة، الطأة، الإبة، الجبة، الصبة، الهبة، الرثة، اللجة، القحة، الجدة، الحدة، العدة، اللدة، الإرة، الترة، الغرة، القدة، الفرة، القرة، الحشة، السطة، العظة، الدعة، الرعة، السعة، الضعة، الرفة، الصفة، الثقة، الرقة، الفقة، المقة، الصلة، السمة، الزنة، السنة، الجهة، الدية، الشية".

ـــ الفِئةُ: وهي الطائفةُ. ذكر ابن منظور هذه اللفظة في جذرين، في (فيأ)[4]، وفي (فأي)[5].

ففي (فيأ) نصّ ابن منظور على أنّ الهاء في آخر الفئة عوض من الياء، الَّتِي نَقَصَتْ مِنْ وَسَطِهِ، وأنّ الأصل فِيْءٌ؛ لأَنه مِنْ فاءَ، وذكر أنّ ابن برّي اعتُرض على هذا الوجه،

(1) سيبويه: الكتاب 337/4. وينظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه 225/5.

(2) ابن السراج: الأصول في النحو 276/3.

(3) الشاطبي: المقاصد الشافية 401/9.

(4) ابن منظور: لسان العرب (فيأ) 127/1.

(5) ابن منظور: لسان العرب (فأي) 145/15. وينظر: الفراهيدي: العين (فأو) 407/8، و ابن سيده: المخصص 318/1.

وجعل أصله: فِئْوٌ، لا فيء، وأنّ المحذوف لام البنية، الواو، لا عينها، وأنّها من فأوت؛ أي: فرّقت؛ لأن الفئة كالفرقة.

وفي (فأي) نصّ، أيضا، على أنّ هاءها للعوض، ولكنّه جعلها عوضا من لام الكلمة؛ الياء، وعاد وذكر أنّ ابن بري اعتُرض على هذا الوجه، وأنّ الهاء عوض من الواو، لا من الياء؛ "لأَن الفِئَة الْفِرْقَةُ مِنَ النَّاسِ، مِنْ فَأَوْت بِالْوَاوِ أَي فَرَّقْت وشَقَقْت"، ثمّ ألمح ابن منظور إلى أنّ ابن بري نقل أنّه حُكي: "فَأَوْتُ فَأْواً وفَأْياً؛ وعليه، فيصحّ "أَن يَكُونَ فِئَةٌ مِنَ الْيَاءِ، والهاء عوض من الياء.

وذكر ابن منظور توجيها آخر، يجمع بين كون اللام واوا أو ياء؛ إذ ذكر أنّ الفِئة هي الفرقة من الناس، وأنّ وزن فئة هو فِعة، مأخوذة مِنْ: فَأَيْت رَأْسَهُ؛ أَي: شَقَقْتُهُ، وأنّها "كَانَتْ فِي الأَصل فِئْوة، بِوَزْنِ فِعْلَة، فَنَقَصَ"[1]. وشرح كلامه الأخير: أنّ الأصل: فِئْوَة، فقلب إلى فئية، فحذف الياء وعوض منه الهاء.

وأشير أخيرا إلى أنّ ابن منظور ذكر أنّهم يجمعون فئة بالواو والنون، وبالألف والتاء، فيقولون: فئون، وفئات "عَلَى مَا يَطَّرِدُ فِي هَذَا النَّحْوِ"، وماثل فئات بشِياتٍ ولِداتٍ ومِئاتٍ، جمع شية، ولدة، ومائة.

وقد حصل ممّا سبق أنّ في الحرف المعوّض منه في فئة أربعة آراء: الأوّل أنّ الهاء عوض من العين، وهي ياء، ووزن فئة: فلة، والأصل: فِيئة، من: فيأ. والثاني أنّ الهاء عوض من اللام، وهي واو، ووزن فئة: فِعة، والأصل فِئوة، من: فأو. والثالث أنّ الهاء عوض من اللام، وهي ياء، ووزن فئة: فعة، والأصل فئية، من: فأي. والرابع أنّ الهاء عوض من اللام، وهي واو، والأصل، فئوة، ثمّ أعلّت الواو فقلبت ياء، فصارت فئية.

ورجّح بعض المحدثين الرأي الثاني، وأن يكون الأصل فئو، والمحذوف لامها وهي الواو[2]، وأخذ بالرأي الثالث اليمنيّ، إذ قال: "وأصل الفئة: فئية، فحذفت الياء، وعوضت منها هاء"[3]. وساوى آخر بين الرأي الثاني، والثالث[4]. وقد يكون عدّ أصل البنية

(1) ابن منظور: لسان العرب (فأي) 145/15.

(2) عمر: البحث اللغوي عند العرب ص 244.

(3) اليمني: في: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 5300/8. وينظر: ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر 406/3.

(4) الصاعدي: تداخل الأصول اللغوية و أثره في بناء المعجم 896/2 .898.

معتل اللام، وأنّ الأصل فِيْءٌ، أولى من غيره، بدليل كتب الهمزة على ياء، إذ تكتب كذلك إذا كان ماقبلها مكسورا.

ـــــ الطَّأَةُ، والطِّئة[1]: من وطئ الشيء يطأه؛ أي: داسه، والوطيءُ مِنْ كلّ شيءٍ: مَا سَهُلَ وَلَانَ. وشيءٌ وَطِيءٌ بَيِّنُ الوَطاءَةِ والطِّئَةِ والطَّأَةِ، بكسر الطاء، وفتحها، والهاء في آخرهما عِوَضٌ مِنَ الْوَاوِ المحذوفة من أوّلهما. وذكر ابن منظور أنّ الواو ذَهَبَتِ مِن يَطَأُ، و"لَمْ تَثْبُتْ، كَمَا تَثْبُتُ فِي وَجِل يَوْجَلُ؛ لأَن وَطِئَ يَطَأُ بُني عَلَى تَوَهُّم فَعِلَ يَفْعِلُ مِثْلُ وَرِمَ يَرِمُ؛ غَيْرَ أَنَّ الحرفَ الَّذِي يَكُونُ فِي مَوْضِعِ اللَّامِ مِنْ يَفْعَلُ فِي هَذَا الحدِّ، إِذَا كَانَ مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ السِّتَّةِ، فَإِنَّ أَكثرذَلِكَ عِنْدَ الْعَرَبِ مَفْتُوحٌ، وَمِنْهُ مَا يُقَرُّعَلَى أَصل تأْسيسه مِثْلَ وَرِمَ يَرِمُ. وأَمَّا وَسِعَ يَسَعُ ففُتحت لِتِلْكَ الْعِلَّةِ"[2]، ثمّ عاد ابن منظور وذكر علّة أخرى لسقوط واو يطأ، ويسع؛ وذلك لكونهما فعلين متعدّيين؛ "لأَن فَعِلَ يَفْعَلُ، مِمَّا اعتلَّ فاؤُه، لَا يَكُونُ إِلَّا لَازِمًا، فَلَمَّا جَاءَا مِنْ بَيْنِ أَخَواتِهما مُتَعَدِّيَيْنِ خُولِفَ بِهِمَا نَظائرُهما"[3].

وذكر البناء ابن قتيبة، وأشار إلى أنّه من المعتل، و أنّه مشتقّ من الوطأة، قال: "وَمن المعتل ... والطاة والطيئة[4] من الْوَطْأَة"[5].

. الإبَةُ[6]: العَيْبُ، والعَار، في قولهم: نَكَحَ فلانٌ فِي إِبةٍ: وَهُوَ العارُوَمَا يُسْتَحْيا مِنْهُ. ذكر ابن منظور أنّ أَصلَها وُ أَبة، فحذف الواو، وأدخلت الهاء عوضا منها. و أتى (و أبة) في كلامهم تامّا، ولكن قلب فيه الواو تاء. فقد نقل ابن منظور عن أبي عمرو قوله: "تَغَدَّى عِنْدِي أَعرابيّ فَصِيحٌ، مِنْ بَنِي أَسَد، فَلَمَّا رَفَعَ يَدَهُ، قُلْتُ لَهُ: ازْدَدْ فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا طعامُك يَا أَبا عَمْرٍو بِذِي تُؤَبةٍ؛ أَي: لَا يُسْتَحْيا مِنْ أَكْله، وأَصْلُ التاءِ وَاوٌ"[7].

(1) ابن منظور: لسان العرب (وطأ) 196/1 وما بعدها. وينظر: البغدادي: شرح شافية ابن الحاجب 90/3.

(2) ابن منظور: لسان العرب (وطأ) 196/1 وما بعدها

(3) المرجع السابق: (وطأ) 196/1 وما بعدها

(4) كذا في المطبوع، ولعل الصواب: الطأة، والطئة.

(5) ابن قتيبة: غريب الحديث 74/2.

(6) ابن منظور: لسان العرب (وأب) 791/1.

(7) المرجع السابق: (وأب) 791/1.

وذكر الإبة أبو زيد الأنصاري في (النوادر) في موضعين، فجعلها في الأوّل من وَأَب[1]، وفي الثاني من أتأب بمعنى: خزي واستحيا، وأنّ "الاسم الإبة والتؤبة"[2]. وهذا يعني أنّ الهاء في الإبة عوض من فاء الكلمة، وهي التاء، وأنّ الهاء في التوبة للتأنيث الخالي من العوض.

وذكر الإبة والوَأْب بمعنى الانقباض والاستحياء السيوطيّ، وعدّ الهاء آخر البنية للعوض من الواو[3].

ـ الجبة: وهو مصدر وَجَبَ البيعُ يجب وجوبا، وجبة، إذا لزم[4]. ولم يبيّن ابن منظور حقيقة هاء جبة، وبيّنها الفارابيّ، فذكر أنّه عوض من الواو[5].

ـــ الصِّبة: من وصَب يَصِب، وهو إذا لزم الرجل في ماله، وأحسن القيام عليه. وماثل ابن منظور الصّبة بوعد يعد، وألمح إلى أنّ اللغويّين لم يذكروا "وَصِبَ يَصِبُ، مَعَ مَا حَكَوا مَنْ وَثِق يَثِقُ، ووَمِقَ يَمِقُ، ووَفِقَ يَفِقُ، وَسَائِرُهُ"[6]، في إشارة إلى أنّ هاء الصبة للعوض من الواو المحذوفة.

ـــ الهبة: العَطِيَّة الخاليةُ عَنِ الأَعْواضِ والأَغْراضِ، ولم يذكر ابن منظور[7] حقيقة هائها، وهي أنّها عوض من الواو[8].

. الرِّثَةُ: مصدر ورثت أبي أرثه وِرْثا وَوِراثَةً ورِثَةً، وإرثا، والهاءُ في رثة عِوَضٌ مِنَ الْوَاوِ، والهمزة في إرثا منقلبة من الواو. وأشار ابن منظور إلى أنّ علّة سقوط الواو في المضارع، نحو: يرث، وترث، وأرث، ونرث، وبقائها في نحو: يوجَل، وبيعر وأخواتهما، فذكر أنّها سقطت من (يرث)، وأصله: يَوْرِث، "لِوُقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ، وَهُمَا مُتَجَانِسَانِ، وَالْوَاوُ مضادَّتهما، فَحُذِفَتْ لِاكْتِنَافِهِمَا إياها، ثُمَّ جُعِلَ حُكْمُهَا مَعَ الأَلف وَالتَّاءِ وَالنُّونِ كَذَلِكَ، لأَنهن مُبْدَلَاتٌ مِنْهَا، وَالْيَاءُ هِيَ الأَصل، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنّ فَعِلْتُ وفَعِلْنا وفَعِلْتِ مَبنيات

(1) الأنصاري: النوادر في اللغة ص 587. وينظر: ابن القطاع: كتاب الأفعال 329/3.

(2) الأنصاري: النوادر في اللغة، ص 595.

(3) السيوطي: المزهر في علوم اللغة و أنواعها 214/2.

(4) ابن منظور: لسان العرب (وجب) 793/1.

(5) الفارابي: معجم ديوان الأدب 221/3.

(6) ابن منظور: لسان العرب (وضب) 797/1.

(7) ابن منظور: لسان العرب (وهب) 803/1.

(8) الفارابي: معجم ديوان الأدب 221/3. وينظر: البغدادي: شرح شافية ابن الحاجب 89/3.

عَلَى فَعِلَ، وَلَمْ تَسْــقُطِ الْوَاوُ مِن يَوْجَلُ، لِوُقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَفَتْحَةٍ، وَلَمْ تَسْــقُطِ الْيَاءُ مِنْ يَيْعَرُويَيْسَرُ، لتقَوِّي إِحدى الْيَاءَيْنِ بالأُخرى"[1].

وذكر الرتّة الفارابي، وعدّ الهاء عوضا من الواو المحذوف[2].

ـ اللِّجَة: أوردها ابن منظور ضمن مصادر (وَلَجَ) الوُلُوج واللّجة؛ إي: الدخول[3]. ولم يعيّن وظيفة الهاء في آخر لجة. وعيّنها الفارابي، والسيوطيّ، فذكرا أنّها عوض من المحذوف من أوّله، وهو الواو[4].

ــ القحة: بفتح القاف، وكسرها، وهي صلابة الحافر. ذكر ابن منظور البناء بفتح القاف، وكسرها، وعدّه نادرا، ونقل عن ابن جنّي[5] أنّ "الأَصل وِقْحة. حَذَفُوا الْوَاوَ عَلَى الْقِيَاسِ، كَمَا حُذِفَتْ من عِدَة وزِنةٍ، ثم إِنهم عَدَلُوا بِهَا عَنْ فِعْلَة إِلى فَعْلة، فأَقروا الحرفَ بِحَالِهِ، وإِن زَالَتِ الْكَسْــرَةُ الَّتِي كَانَتْ مُوجِبَةً لَهُ، فَقَالُوا: القَحَةُ، فَتَدَرَّجوا بالقِحةِ إِلى القَحة"[6].

ومضــمون هذا الكلام أنّ هاء القحة للعوض، وإنْ لم ينصّ ابن منظور صــراحة على ذلك. وذكرها الفارابيّ مع جملة من البنى ممّا ســقطتِ الواوُ مِنْه، وعوَّض منها هاءً في آخرِه[7].

وذكر البناء بالكسر والفتح ابن قتيبة، واكتفي بالنص على أنّه من المعتلّ[8]. وذكره، أيضــا، الشــاطبيّ، فألمح إلى أنّ القحة مصــدر، وأنّ إعلالهم الفاء بالحذف، ونقلهم الحركة مع أنّه غير مكســور العين شــاذ، لا يقاس عليه، و أنّه أعلّ من باب حمل بعض اللغات على بعض[9].

(1) ابن منظور: لسان العرب (ورث) 200/2.

(2) الفارابي: معجم ديوان الأدب 221/3.

(3) ابن منظور: لسان العرب (ولج) 399/2.

(4) الفارابي: معجم ديوان الأدب 221/3، والسيوطي: المزهر في علوم اللغة و أنواعها 213/2.

(5) ابن جني: الخصائص 352/1.

(6) ابن منظور: لسان العرب (وقح) 637/3.

(7) وينظر: الفارابي: معجم ديوان الأدب 221/3. وينظر: السيوطي: المزهر في علوم اللغة و أنواعها 213/2.

(8) ابن قتيبة: غريب الحديث 2874.

(9) الشاطبي: المقاصد الشافية 402/9.

ـــ الجدة: الوَجْد، بمعنى وجَد مَطْلُوبَهُ، ووجد عليه في الغضب. ذكر ابن منظور وجد، وأنّ الْمَصْدَر: وَجْدا، وجِدَة، ووُجْدا، ووجُودا، ووِجْدانا، وإِجْدانا[1]، ولم يبيّن طبيعة الهاء في آخر جدة.

ووقف على البنية جماعة منهم الفرّاء، وذكر قولهم: وجدت فِي المال جِدَة، و أنّه لمّا أسقطت الواو من أوّله، كُثر من آخره بالهاء"[2]، ومنهم ابن جنّي، وعدّها في مصادر بنات الواو، الّتي حذف فاؤها[3]. ومنهم السيوطي، الذي ألمح إلى أنّ الهاء في آخره عوض من الواو المحذوفة من أوّله[4].

ـــ الجِدَة: وهي بمعنى منفرد وحده، ومنه حديث جابر: "ودَفْنِ أَبيه: فَجَعَلَهُ فِي قَبْرٍ عَلَى جِدةٍ"[5]؛ أي: مُنْفَرِدًا وحدَه، وأَصلها مِنَ الْوَاوِ، فَحُذِفَتْ مَنْ أَولها، وَعُوِّضَتْ مِنْهَا الْهَاءُ فِي آخِرِهَا، كعِدة وزِنةٍ مِنَ الوعْد والوَزْن؛ وتكون أيضا بمعنى: على حياله في قولهم: أَعْطِ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى جِدَة؛ أَي: عَلَى حِيالِه، وأصله وحد، فحذف الواو، وأدخلت الهاء عوضا منها[6].

. العدة: وهو الوعد. وبيّن ابن منظور أنّ الوعد والعدة يكونان مصدرا واسما، وأنّ الهاء عوض من الواو المحذوفة. ونقل عن الفرّاء[7] أنّهم يحذفون الها منه، إذا أضيف، وجعل منه قول الشاعر:

إِنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فانجَرَدُوا، ... وأَخْلَفُوكَ عِدى الأَمرِ الَّذِي وَعَدُوا[8]

والتقدير: عِدَةَ الأَمر فَحَذَفَ الْهَاءَ عِنْدَ الإِضافة، وذكر ابن منظور أنّه يكتب بِالْيَاءِ[9].

(1) ابن منظور: لسان العرب (وجد) 445/3.

(2) الفراء: معاني القرآن 254/2.

(3) ابن جني: سر صناعة الإعراب 250/2.

(4) السيوطيّ: المزهر في علوم اللغة و أنواعها 213/2.

(5) البخاري: صحيح البخاري رقم: 1352.

(6) ابن منظور: لسان العرب (وحد) 452/3. وينظر: الفارابي: معجم ديوان الأدب 221/3.

(7) الفراء: معاني القرآن254/2.

(8) ابن منظور: لسان العرب (وعد) 462/3

(9) ابن منظور: لسان العرب (وعد) 462/3. وينظر: (وتر) 274/5.

ويظهر من كلام ابن منظور، إذ ذكر أنّ الوعد والعدة يكونان مصدرا واسما[1]؛ أنّ حذف الفاء مع التعويض ليس بواجب. والذي في (الكتاب) أنّ المصدر إذا لم يكن فيه الهاء، فلا حذف لفاء الكلمة، لانعدام العوض، وفيه أنّ (وعدة) اسم، و(عدةٌ) مصدر[2]، فيظهر بثبات العوض والمعوض الفرق بين الاسم والمصدر. وهو ما نصّ عليه ابن السرّاج، إذ قال: "... فالاسم: وعِدَةٌ، والمصدرُ: عِدَةٌ"[3]. وأمّا الشاطبيّ فأجاز أن تكون عدة اسما ومصدرا، و أنّه جرى فيهما من الحذف ما جرى في فِعْلَة[4].

وأشار ابن منظور إلى أنّ العدة تجمع بالألف والتاء، فيقال: عدات، وأنّ الوعد لا يجمع[5]. وأشار، أيضا، إلى أن ثمّ خلافا في النسبة إلى عدة، فمنهم من يحذف الهاء، ولا يردّ الواو المحذوفة، ويقول: عديّ، ومنهم من يحذف الهاء، ويزيد واوا قبل الياء، ويقول: عدويّ، قال في عدة: "وَيُجْمَعُ عَلَى عِداتٍ، وَلَا يُجْمَعُ الوَعْدُ، وَالنِّسْبَةُ إِلى عِدَةٍ عِدِيٌّ وإِلى زِنةٍ زنِيٌّ، فَلَا تردَّ الْوَاوُ، كَمَا تردُّها فِي شيةَ. وَالْفَرَّاءُ يَقُولُ: عِدَوِيٌّ وزِنَوِيٌّ كَمَا يُقَالُ شِيَوِيٌّ"[6]. واكتفى الفرّاء في (معاني القرآن) بالإشارة إلى أنّ عدة "لمّا أسقط الواو من أوّله، كثّر من آخره بالهاء"[7]، ولم يذكر النسبة إليها فيه.

وكأنّه في معنى إشارته إلى جمع عدة بالألف والتاء يلمع إلى أنّ الألف والتاء كأنهما عوض من العوض والمعوض منه؛ الواو والهاء، أمّا الوعد، فهو مصدر تامّ، والأصل في المصادر الّا تجمع.

ـــ اللدة: لِدَةُ الرَّجُلِ؛ أي: تِرْبُه، فالْهَاءُ فيه عِوَضٌ مِنَ الْوَاوِ الذَّاهِبَةِ مِنْ أَوله؛ لأَنه مِنَ الولادة[8]. ولم يبيّن ابن مظور منزلة لدة في الأبنية، ولكنّه ذكرها في موضع لاحق في (اللسان)، ضمن بنى اجتمع فيها الواو والهاء، وعدّها كلّها أسماء، لا مصادر؛ لثبات

(1) وينظر: الأزهري: شرح التصريح على التوضيح 580/1.

(2) سيبويه: الكتاب 337/4.

(3) ابن السراج: الأصول في النحو 276/3. وينظر: 374/3.

(4) الشاطبي: المقاصد الشافية 399/9.

(5) ابن منظور: لسان العرب (وعد) 462/3.

(6) ابن منظور: لسان العرب (وعد) 462/3.

(7) الفراء: معاني القرآن 254/2.

(8) ابن منظور: لسان العرب (ولد) 469/3.

الهاء والواو معا. قال: "الوِجْهَة والوُجْهة، بِكَسْرِ الْوَاوِ وَضَمِّهَا، وَالْوَاوُ تَثْبُتُ فِي الأَسماء، كَمَا قَالُوا وِلْدَةٌ، وَ إِنَّمَا لَا تَجْتَمِعُ مَعَ الْهَاءِ فِي المصادرِ"[1].

وذكر سيبويه أنّهم أثبتوا هاء العوض مع واو الكلمة، فقالوا: ولدةٌ، وحذفوها، وقالوا: لدةٌ[2]. ومقتضى كلام سيبويه أنّ ولدة، ولدة اسمان؛ لأنّه ينكر أن تجيء الصفة على حرفين، فقد قال: "وما لحقته الهاء من الحرفين أقلّ ممّا فيه الهاء من الثلاثة؛ لأنّ ما كان على حرفين ليس بشيءٍ مع ما هو على ثلاثة، وذلك نحو: قلةٍ، وثبةٍ، ولثةٍ وشيةٍ، وشفةٍ، ورئةٍ، وسنةٍ، وزنةٍ، وعدةٍ، وأشباه ذلك. ولا يكون شيء على حرفين صفةً"[3]. وقال المراديّ: "أما الأسماء فقد وجد ... وأما الصفات فلا يحفظ فيها غير لدة، وقد أنكر سيبويه مجيء صفة على حرفين"[4].

وأشار الشاطبيّ إلى أنّ لدة ليس مصدرا، وأنّ الحذف الّذي لحقه شاذٌّ، أو على أنّه مؤوّل بأنّه في الأصل مصدر[5]. وأخذ بهذه الإشارة البغداديّ إذ ذكر أنّ "قولهم: لِدَة، أصله المصدر، جُعل اسماً للمولود"[6]. وبهذا يظهر سبب حذف واو لدة اسما، لأنّه في الأصل مصدر، ونقل إلى باب الاسم، والاسم أصل بابه التمام[7].

وذكر ابن منظور أنّ لِدة تثنّى على لدان، وأنّها تجمع بالألف والتاء، فيقال: لدات[8]، وبالواو والنون، فيقال: لدون[9]. أقول: تثنيتها على لدين، بحذف الهاء، وعدم ردّ المحذوف، يناقض قولهم: التثنية تردّ الأشياء إلى أصولها.

ـــ الإرة: ناقش ابن منظور الإرة في موضعين[10]، ففي أحدهما جعله بمعنى مَوْضِع النَّارِ، وأنّ أَصله إرْيٌ، وَالْهَاءُ عِوَضٌ مِنَ الْيَاءِ، وفي الآخر ذكر أنّها بمعنى مَوْقِدُ النَّارِ، أو

(1) ابن منظور: لسان العرب (وجه) 556/13.

(2) سيبويه: الكتاب 337/4.

(3) سيبويه: الكتاب 220/4.

(4) المرادي: توضيح المقاصد 1633/3.

(5) الشاطبي: المقاصد الشافية 401/9.

(6) البغدادي: شرح شافية ابن الحاجب 90/3.

(7) ابن منظور: لسان العرب (مأي) 269/15.

(8) وينظر: ابن منظور: لسان العرب (فيأ) 127/1.

(9) ابن منظور: لسان العرب (ولد) 469/3. وينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 84/1.

(10) ابن منظور: لسان العرب (وأر) 270/5، و(أري) 30/14. وينظر: الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك 63/1.

النَّارُ نَفْسُهَا، وأنّها تجمع بالألف والتاء: إراتٌ، وبالواو والنون: إرُون، ولكنّها لا تجمع جمع تكسير.

ـــ الترة: أورد ابن منظور حديث: "مَنْ جَلَسَ مَجْلِسًـــا، لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ فِيهِ كَانَ عَلَيْهِ تِرَةً"[1]، وفسّـــر التّرة بـالنقص، وذكر أنّ الْهَـاء فِيهـا عِوَضٌ مِنَ الْوَاوِ الْمَحْـذُوفَـةِ، ومـاثلهـا بقولهم: وعَدْتُه عِدَةً[2]. وذكر الحديث، أيضـــا، الأصـــبهاني، وأنّ التِرَة، قيل: هي النَّقْصُ، وقيل هي، ههنا، التَّبِعَةُ، وأومأ إلى أنّ الهاء فيها عوض من الواو؛ فاء الكلمة، إذ ماثله، أيضا، بنحو: وَعَدتُه عِدَةً[3].

ـــ الغِرَة: الغيظ. ذكر البنية الســـيوطيّ، وعدّ الهاء في آخرها عوضـــا من فائها الساقطة[4]. وتتبعت الجذر (وغر) لدى ابن منظور، فلم أعثر على الغرة ناقصة الفاء من أوّلها، ووجدتها تامّة غير منقوصـــة، وفي آخرها هاء التأنيث، وذلك قوله: " وَفِي الْحَدِيثِ: الْهَدِيَّةُ تُذْهِبُ وَغَرَ الصَّـــدْرِ؛ هُوَ بِالتَّحْرِيكِ الغِلُّ وَالْحَرَارَةُ، وأَصـــله مِنَ الوَغْرَة، وَشِـــدَّةُ الْحَرِّ"[5].

ـــ قدة النار: توقّدها. اكتفى ابن منظور بذكر مصـــادر (وقد)، وذكر منها قدة، من دون أن يشـــير إلى نوع هائها، قال: "وقَدَتِ النارُ تَقِدُ وُقُودا، بِالضَّـــمِّ، ووَقَدا وقِدَةً ووَقِيدا ووَقْدا ووَقَدانا؛ أَي: تَوَقَّدَتْ"[6]. وذكرها الفارابي، وجعل هاءها عوضـــا ممّا ســـقط منها[7]، وهو الواو. وذكر السيوطيّ قِدة، اسم موضع، يُسمّى الكُلاب، وعدّ الهاء عوضا من الواو الساقطة من أوّله[8].

ـــ الفرة: هو الوفور، ويُقالُ: هذه أرضٌ في نبتها فِرَةٌ، أي: وفُورٌ. وفي أثناء بيانه ما اشـتقّ من (وفر) ذكر ابن منظور ضمن مصـادر هذا الجذر المصـدر فِرَة[9]، ولكنه لم يعيّن

(1)ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر 189/1.

(2) ابن منظور: لسان العرب (وتر) 274/5.

(3) الأصبهاني: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث 380/3. وينظر: الفارابي: معجم ديوان الأدب 221/3.

(4) السيوطيّ: المزهر في علوم اللغة و أنواعها 213/2.

(5) ابن منظور: لسان العرب (وغر) 286/5.

(6) ابن منظور: لسان العرب (وقد) 465/3.

(7) الفارابي: معجم ديوان الأدب 221/3.

(8) السيوطيّ: المزهر في علوم اللغة و أنواعها 213/2.

(9) ابن منظور: لسان العرب (وفر) 287/5.

معنى هائه. وذكر هذا البناء الفارابيّ[1]، والسيوطيّ[2]، وعدّا الهاء في آخره عوضا ممّا حذف من أوله الواو.

ـــ القِرَة: عيّن ابن منظور القرة، والوقير، وذكر من معاني الوقير الغنم بكليها، وحمارها، وراعيها، وأنّ الهاء في القرة عِوَضُ الواو[3]. وفي (المزهر): "قالوا: ما أنت إلا قِرَةٌ عليَّ، أي وَقْر فجعله مثل: زِنَة، فالهاء في آخره عوض من الواو الساقطة من أوّله[4].

ـ الحشة: الأرض الموحشة، البلد المقفر الخالي، وهي من الأسماء الناقصة، وأصله وِحشةٌ، فحذف الواو من أوّله، كما حذف من زنة، وصلة، وعدة. وتجمع بالواو والنون، فيقال: حشون[5].

ـ السِّطة: ذكر ابن منظور الفعلين وَسَطَ، وَوَسُط، وجعل من مصادرهما سِطَة، وذلك في قوله: "ووَسَطَ قومَه فِي الحسَبِ يَسِطُهم سِطةً حسنَة. اللَّيْثُ: فُلَانٌ وَسِيطُ الدارِ والحسَبِ فِي قَوْمِهِ، وَقَدْ وسُطَ وَساطةً وسِطةً ووَسَّطَ توْسِيطاً"[6]، ولم يذكر شيئا عن الهاء في آخر سِطة. وورد الفارابي[7] والسيوطيّ[8] على سطة، وجعلا الهاء في آخره عوضا من فائه المحذوف.

ـــ العظة: ذكر ابن منظور في مصادر (وعظ) الوَعْظ والعِظةُ والعَظةُ والمَوْعِظةُ، بمعنى النُّصْح والتذْكير بالعَواقِب، وذكر حديث: "لأَجْعلنك عِظة"[9]؛ أَي: مَوْعظة وعِبرة

(1) الفارابي: معجم ديوان الأدب 221/3.

(2) السيوطيّ: المزهر في علوم اللغة و أنواعها 213/2.

(3) ابن منظور: لسان العرب (وقر) 292.

(4) السيوطي: المزهر في علوم اللغة و أنواعها 212/2.

(5) ابن منظور: لسان العرب (وحش) 369/6. وينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 84/1.

(6) ابن منظور: لسان العرب (وسط) 430/7.

(7) الفارابي: معجم ديوان الأدب 221/3.

(8) السيوطيّ: المزهر في علوم اللغة و أنواعها 213/2.

(9) أخرجه مُسلم من حَدِيث أبي نَضرة عَن أبي سعيد: أَن أَبَا مُوسَى أَتَى بَاب عمر، فَاسْتَأْذن، فَقَالَ عمر: وَاحِدَة، ثمَّ اسْتَأْذن الثَّانِيَة، فَقَالَ عمر: ثِنْتَانِ، ثمَّ اسْتَأْذن الثَّالِثَة، فَقَالَ عمر: ثَلَاث، ثمَّ انْصَرف، فَأتبعهُ فَرده، فَقَالَ: إِن كَانَ هَذَا شَيْئا حفظته من رَسُول الله، فها، وَإِلَّا لأجعلنك عظةً. فَقَالَ: أَبُو سعيد: فَأَتَانَا فَقَالَ: ألم تعلمُوا أَن رَسُول الله صلى الله عليه وسلم قَالَ: " الاسْتِئْذَان ثَلَاث "، وليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، و إنما هو من كلام عمر بن الخطاب لأبي سعيد الخدري. ينظر: الميورقي الحَمِيدي: الجمع

لِغَيْرِكَ، وَذكر أنّ الْهَاء فِي عظة عِوَضٌ مِنَ الْوَاوِ الْمَحْذُوفَةِ من أوّله[1]. ولمّا كانت العظة في معنى الوعظ، والموعظة في معنى الوعظ، برّر ابن منظور تذكير الفعل في قوله تعالى: {فَمَنْ جاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ}[2]، بأنّ الموعظة في معنى الوعظ، وكأنّه قال: فمن جاءه وعظ من ربه؛ أو بأنّ الموعظة مؤنّث غير حقيقيّ[3].

ـ الدَّعةُ: وهو الخَفْضُ فِي العَيْشِ والراحةُ، وناقش ابن منظور مع الدّعة: التُّدْعَة، وأنّ التاء بدل من الواو، ثمّ ألمح إلى أنّ الهاء عوض من الواو، وذلك قوله: "والدَّعةُ والتُّدْعةُ عَلَى الْبَدَلِ: الخَفْضُ فِي العَيْشِ والراحةُ، وَالْهَاءُ عِوَضٌ مِنَ الْوَاوِ"[4]. يريد أن الأصل: الودعة، ثمّ هل كون الهاء للعوض في الكلمتين، أو في الأولى فقط؟ فإذا كانت الهاء للعوض في التّدعة، أيضا، فيكون ممّا اجتمع فيه العوض والمعوّض منه.

وذكر ابن السرّاج الدّعة، وأنّه مصدر شاذّ؛ لأنّ الأصل في مثل هذه المصادر أن تبنى على فِعْلَة، فتحذف الفاء، وتنقل حركتها الكسرة إلى ما بعدها، غير أنّ الدّعة، بني على فَعْلة[5]؛ لكون فعله من باب وَدَع[6]، أو وَدُع[7].

. الرِّعَة: الهَدْيُ، وحُسْنُ الهيئةِ، أَو سُوء الْهَيْئَةِ، ويقال: فلان سَيِّءُ الرِّعةِ؛ أَي: قَلِيلُ الورَعِ. وشرح البنية ابن منظور ضمن ترجمة الجذر (ورع) "يَرِعُ ويَوْرَعُ رِعةً وورَعا وورَعَ ورْعا، وورُعَ ورُوعا وَوَرَاعَةً وتَوَرَّعَ، وَالِاسْمُ الرِّعةُ"، غير أنّه لم يشر إلى وظيفة هاء رِعة، ولكنّه جعلها مِثْل وَثِقَ يَثِقُ ثِقَةً[8]، وثقة بنية هاؤها للتعويض، كما لا يخفى. وأشار إلى

بين الصحيحين البخاري ومسلم2/446.

(1) وينظر: الفارابي: معجم ديوان الأدب 3/221.

(2) سورة البقرة، الآية 275

(3) ابن منظور: لسان العرب (وعظ) 7/466.

(4) ابن منظور: لسان العرب (ودع) 8/381. وينظر: اليمني: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 11/7106. وينظر: البغدادي: شرح شافية ابن الحاجب 3/90.

(5) ابن السراج: الأصول في النحو 3/374.

(6) ابن فارس: مقاييس اللغة (ودع) 6/96.

(7) الفارابي: معجم ديوان الأدب 3/263، 3/220، والشاطبي: المقاصد الشافية 9/402، والعيني: المقاصد النحوية 4/2111. 2112.

(8) ابن منظور: لسان العرب (ورع) 8/388. وقال ابن منظور: "الوَرَعُ فِي الأَصل: الكَفّ عَنِ المَحارِمِ، والتحَرُّجُ مِنْهُ ... ثُمَّ اسْتُعِيرَ لِلْكَفِّ عَنِ الْمُبَاحِ وَالْحَلَالِ".

هذه الوظيفة الفارابي، فعدّها من البنى الّتي حذف من أوّلها حرف، وعوّض منه في الآخر هاء[1].

ـــ السَّـعة: مصـدروسِـعَ يسـعُ، ومنه قوله تعالى: {لِيُنْفِقْ ذُو سَـعَةٍ مِنْ سَـعَتِهِ} [الطلاق:7]؛ أَي: عَلَى قَدْرِسَـعَتِهِ، وأصلها: وُسْـعَة، بالضـمّ، فنقصـت من أوّلها، بحذف الوَاو، وعوّض منها الهاء بالحمل على المكسور[2].

وقـد نـاقش ابن منظور البنـاء في (وطأ)، وأشـــار ثمّ إلى علّتين لســقوط واوهـا: إحداهما أنّه لمّا كانت لام المستقبل من يسع حرفا حلقيّا مفتوحا عند أكثر العرب، حمل هـذا النوع من المفتوح على المكســور، فـأعلّ كما أعلّ المكســور من نحو: وعـد يعـد، والأخرى أنّ الواو ســقطت من يســع؛ لكونه فعلا "متعديّا؛ لأَن فَعِلَ يَفْعَلُ، مِمَّا اعتلَّت فاؤُه، لَا يَكُونُ إِلَّا لَازِمًا، فَلَمَّا جَاءَ يسع مِنْ بَيْنِ أَخَواتِه مُتَعَدِّيا خُولِفَ بِهِ نَظائرُه"[3].

وأشـار إلى البنية ابن سـيده، فذكر أنّ وسِـعَه يسَـعَه، على فعِل يفعِل، فحذفوا الْوَاو من يَوسِعُ، لوقوعها بَين يَاء وكسرة، ثمَّ فتحُوا السين بعد حَذف الواو، لمَكَان حرف الْحلق، وحمل المصـدر السّـعة على الفعل، فأعَلّوه كَمَا أعَلّوا الْفِعْل[4]. وكلام ابن سـيده يشير إلى أنّ الأصل في مثل هذه البنى، الّتي حذف فاؤها، وعوّض منه الهاء، أن تكون من باب فَعَلَ يَفْعِل، كوعد يَوْعِد؛ لذا جعل تصـريف وسِـعُ هو يَوْسِـعُ، بالكسـر؛ ليسـتقيم حذف الفاء، وهو في الأصـل: يَوسَـعُ، وبعد أن جرى حذف الواو، من يَوْسِـعُ، فتحوا السـين، لاشـتمال الكلمة على حرف حلقيّ، وعليه فوزن سَـعة فَعْلَة، بالفتح، لا فُعلة بالضمّ كما ضبطت في (اللسان).

ـ الضّعة: بكسر الضاد وفتحها. ناقش ابن منظور البناء في (وضع) [5]، وفي (ضعا) [6]. ففي الجذر (وضع)، ذكر أنّه خلاف الرفعة في القَدْرِ، وأنّ الوَضِيع هو الدَّنِيءُ مِنَ النَّاسِ،

(1) الفارابي: معجم ديوان الأدب 221/3.

(2) ابن منظور: لسان العرب (وسع) 393/8. وينظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 402/9.

(3) ابن منظور: لسان العرب (وطأ) 196/1.

(4) ابن سيدة: المخصص 341/3.

(5) ابن منظور: لسان العرب (وضع) 397/8 401. وينظر: الفارسي: التعليقة على كتاب سيبويه 126/4. وقال الحربيّ: في (غريب الحديث 913/3 ــ 914): "الضَّعَةُ: نَبْتٌ ... وَهِيَ بَيْضَاءُ فِيهَا ثَمَرَةٌ سَوْدَاءُ، يَأْكُلُهَا النَّاسُ فِي الشِّدَّةِ ... وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: الضَّعَةُ ثَمَرٌيُشْبِهُ الثُّمَامَ وَالصَّبْغَاءَ".

(6) ابن منظور: لسان العرب (ضعا) 485/14.

و أنّه يُقَالُ: فِي حسبَه ضَعةٌ وضِعةٌ، وأشار ابن منظور إلى أنّ البنية، بالفتح والكسر تأتي بمعنى الغبن والخسارة في التجارة، وأنّها بالفتح؛ الضَّعة وردت في الحديث[1] بمعنى الذّلِّ والهَوانِ والدَّناءة. وشرح ابن منظور طبيعة البنية بكسر الضاد، وكيف صارت مفتوحة، وعلّة الكسر والفتح. فذكر أنّ الأَصل وِضْعةٌ، فحَذَفُوا فَاءَ الكلمة، وعوّضوا منها الهاء، كَمَا حُذفوها، وعوّضوا مِنْ عِدة وزنِة، ثم عَدَلُوا بِهَا عَنْ وِضْعَة إلى وَضْعَة، فأَقروا الْحَذْفَ عَلَى حَالِهِ، وإِن زَالَتِ الْكَسْرَةُ الَّتِي كَانَتْ مُوجِبَةً للحذف، وأورد علّة أخرى لكسر الضاد، حكاية عن سيبويه[2]، وهي أنّها إنّما كسرت حملا على نقيضها الرّفعة.

وتابع ابن منظور التفصيل في معاني البنية، ففرق بين البنيتين بكسر الضاد، وبفتحها، فألمح إلى أنّها بِكسْرِ الضاد، تكون عَلَى الحسَب، وبفتحها تكون عَلَى الشجرِ والنباتِ[3]، وتكون، أيضا، بالفتح بمعنى: وضع الشيء في مكانه، و أَثْبَتَه فِيهِ، ثمّ قال: "وَتَقُولُ فِي الحَجَرِ واللَّبِنِ إِذا بُنِيَ بِهِ: ضَعْه غيرَ هَذِهِ الوَضْعةِ والوِضْعةِ والضِّعةِ كُلُّهُ بِمَعْنًى، وَالْهَاءُ فِي الضِّعةِ عِوَضٌ مِنَ الْوَاوِ". وفي قوله: "كلّ بمعنى" إلماع إلى جواز اجتماع العوض، والمعوّض منه.

ومرّة أخرى ذكر ابن منظور الضّعة بالفتح، بمعنى: شجر من الحمض، في الجذرين: (وضع)، و(ضعا). ففي (وضع) عدّ الهاء فيها عوضا عن فائها الواو، وأشار إلى جواز كونها عوضا عن لامها الواو، إذا كان اشتقاقها من (ضعا)، وذلك قوله: "والضَّعةُ: شَجَرٌ مِنَ الحَمْضِ بالبادية، هَذَا إِذا جَعَلْتَ الهاء عِوَضًا مِنَ الْوَاوِ الذَّاهِبَةِ مِنْ أَوّله، فأَما إِن كَانَتْ مِنْ آخِرِهِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ الْمُعْتَلِّ ". وفي (ضعا) جعل المحذوف منها لامها، وأنّها "كَانَتْ فِي الأَصل ضَعْوَةً، نُقِصَ مِنْهَا الْوَاوُ، أَلَا تَرَاهُم جَمَعُوها ضَعَواتٍ؟ وأنّ الْهَاء عِوَض مِنَ الْوَاوِ الذاهِبَةِ مِنْ أَوّله"، ثمّ قال: "وَقَدْ ذُكِرَتْ فِي فَصْل وَضَع". ومضمون هذا أنّها إذا كانت بمعنى الشجر والنبات، فهي اسم، لا مصدر، أو أنّها نقلت من باب المصدر إلى باب العلميّة. ووفق التأويلين فهاؤها عوض عن الواو؛ فاء كانت أو لاما.

---

(1) ينظر: ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث 89/3.

(2) سيبويه: الكتاب 33/4. واعتلّ سيبويه بأنّ الضاد فتحث، كما فتحت كاف الكثرة. قال: "والضعة مثل الكثرة، والضعة مثل الرفعة". وينظر: 32/4.

(3) ابن منظور: لسان العرب (وضع) 397/8. وقال الحربيّ: في (غريب الحديث 913/3 ــ 914): "الضَّعَةُ: نَبْتٌ ... وَهِيَ بَيْضَاءُ فِيهَا ثَمَرَةٌ سَوْدَاءُ، يَأْكُلُهَا النَّاسُ فِي الشِّدَّةِ ... وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: الضَّعَةُ ثَمَرٌ يُشْبِهُ الثُّمَامَ وَالصَّبْغَاءَ".

وورد جماعة من العلماء على الضّعة، درسا وبيانا؛ منهم سيبويه، فناقش الضعة بمعنى نبت، و أنّه يجمع على: ضعوات[1]. يشر إلى أنّ المحذوف منه اللام، وهو واو؛ لأنّ الجمع يردّ الأصل المحذوف. ومنهم ابن قتيبة الذي ذكرها بكسر الضاد، وفتحها، واكتفى بأن عدّها من المعتلّ، قال: "وَمن المعتل: الضعة والضعة"[2]، ومنهم ابن السرّاج، الّذي عدّ الضّعة، بالفتح، مصدرا شاذّا، وأنّ الأخفش قال: "وأَمَّا قولُهم: الدَّعَةُ، والضَّعَةُ، وفي الوَقَاحِ: هَذا بَيِّنُ القَحةِ، فكلّ شَاذ. فالذينَ قَالوا: الضِّعَةُ والقِحَةُ أخرجوهُ علَى فِعْلَةٍ، ونقصوهُ لعلةِ الواوِ"[3]. ومنهم ابن جنّي، فشرح أنّهم حذفوا فاء الضّعة، بالكسر، على القياس، على حدّ حذفها من عدة، ثم عدلوا بالصيغة عن فِعلة إلى فَعلة، و أقروا الحذف على حاله، على الرغم من زوال الكسرة التي كانت موجبة لهذا الحذف، فقالوا: الضعة، فتدرجوا بالضِعة إلى الضَّعة[4].

ومنهم، كذلك، الشاطبي، إذ ذكر أنّ بعضهم جعل الضّعة مصدرا شاذّا، لا يقاس عليه، على الرغم من أنّه أعلّ بالحذف، ونقل الحركة، وإن لم يكن عينه مكسورا، ونقل عن المبرّد أنّ الأصل في هذا المصدر فَعَل، بفتح العين، و أنّه أعلّ "من باب حمل بعض اللغات على بعض"[5]؛ أي: حمل غير المكسور على المكسور؛ لأنّ المكسور يمثّل اللغة الفاشية. ومنهم السيوطي الّذي ذكر الضّعة بالكسر والفتح، وخصّها في الحسب، وذكر الضعة بمعنى: نبت، وأنّ البنية "مما سقط من أوّله الواو، وعوّض منها الهاء أخيرا"[6].

ـــ الرّفة: في الجذر (ورف)، ومادّته قصيرة، بضعة أسطر، لم يذكر ابن منظور البنية، وملخصها: "ورف: ورَفَ النبتُ وَالشَّجَرُ يَرِفُ وَرْفا ووَرَفا ووَرِيفا ووُروفا: تنعَّم واهتزَّ .... وَهُوَ وَارِفٌ أَي نَاضِرٌ رَفّاف شَدِيدُ الْخُضْرَةِ؛ ... وَهُمَا لُغَتَانِ رَفَّ يَرِفُّ ووَرَفَ يَرِفُ ... وَقَدْ وَرَفَ الظلُّ يَرِفُ وَرْفا ووَرِيفا؛ أَي: اتَّسع"[7].

(1) سيبويه: الكتاب 360/3.

(2) ابن قتيبة: غريب الحديث 74/2.

(3) ابن السراج: الأصول في النحو 374/3.

(4) ابن جني: الخصائص 352/1.

(5) الشاطبي: المقاصد الشافية 401/9.

(6) السيوطيّ: المزهر في علوم اللغة و أنواعها 213/2.

(7) ابن منظور: لسان العرب (ورف) 355/9.

وطالعت مادّة (رفف)، لعلّي أجدها، فوجدت الرّفَّة مشـدّدة، سـتّ مرّات، بمعنى البرقـةُ، وبمعنى الاخْتِلاجـةُ، وبمعنى المَصّـــةُ، وبمعنى الأَكْلَـةُ المُحْكَمـةُ، وبمعنى: تحريـكُ الطَّـائِرِ جَنـاحَيـهِ، وَهُوَ فِي الْهَوَاءِ فَلَا يَبْرحُ مَكَانَـهُ[1]، وبمعنى: التّبن، وذلـك قولـه: "والرُّفَـةُ: التِّبْنُ وحُطامُه[2].

وذكر ابن فـارس في (المجمل) الرّفة، مخفّفة، ومن دون ضـــبط رائها، وأنّها بمعنى التبن، وأنّها من الأسـماء المنقوصـة، والناقص واو من أوّلها، وذلك قوله: "ويقال: الرفة، مخفّفة، والناقص واو من أولها"[3]، وذكرها، أيضـــا، في (مقاييس اللغة)، وضـــبط راءها بالضّـــم، وعدّها ظنّا اســـما منقوصـــا، وذلك قولُه: "وَيُقَالُ إِنَّ الرُّفَةَ: التِّبْنُ. وَأَظُنُّ أَنَّ النَّاقِصَ مِنْ أَوَّلِهَا وَاوٌ"[4]. ولم يذكر ابن فارس في الموضعين طبيعة الهاء في آخرها، وذكرها السيوطيّ، وعدّ الهاء عوضا من الواو الساقطة من أوّلها[5].

ــ الصـفة: وَصَـفَ الشيءَ لَهُ وَعَلَيْهِ وَصْـفاً وصِـفَةً: حَلَّاه، وبين ابن منظور أنّ هاء الصفة عِوَضٌ من الوَاوِ، ثمّ قال: "وَقِيلَ: الوَصْف الْمَصْدَرُ، والصِّفَةُ الحِلْية"[6].

ـ الثقة: مَصْدَرُ: وَثِقَ بِهِ يَثِقُ، وِثَاقَةً وثِقَةً؛ أي: ائْتَمَنَهُ[7]. وظاهر أنّ هاء الثقة عوض من الواو المحذوفة، وإن لم يعيّن ابن منظور ذلك؛ لكونه ماثلها ببنى هاؤها للعوض من الواو، وذلك قولـه: "ولم يـذكر اللغويّون ... مَعَ مَـا حَكَوا مَنْ وَثِق يَثِقُ، ووَمِقَ يَمِقُ، ووَفِقَ يَفِقُ، وَسَائِرُهُ"[8].

ـ الرِّقَةُ: الوَرِقُ والوِرْقُ والوَرْقُ والرِّقَةُ. ذكر ابن منظور أنّ الرِّقة والوَرِق: الدراهم المضـــروبة، وألمح إلى أنّ هـاء الرّقـة عوض من الواو[9]. ولم يُبيّن ابن منظور طبيعـة بنيـة

(1) ابن منظور: لسان العرب (رفف) 124/9 وما بعدها.

(2) ابن منظور: لسان العرب (رفف) 127/9.

(3) ابن فارس: ابن فارس: مجمل اللغة ص 922.

(4) ابن فارس: مقاييس اللغة 101/6.

(5) السيوطيّ: المزهر في علوم اللغة و أنواعها 213/2.

(6) ابن منظور: لســان العرب (وصــف) 356/9. وينظر: الفارابي: معجم ديوان الأدب 291/3، و ابن ســيده: المحكم والمحيط الأعظم (مقلوب و ص ف) 383/8.

(7) ابن منظور: لسان العرب (وثق) 371/10.

(8) ابن منظور: لسان العرب (وضب) 797/1.

(9) ابن منظور: لسان العرب (ورق) 375/10. وينظر: الفارابي: معجم ديوان الأدب 291/3.

الرقة. وهذه البنية، وفق ما ذكره الشاطبيّ، تحتمل أن تكون غير مصدر، ولحقها الحذف شذوذا، أو أنها مؤوّلة بأنّها مصدر في الأصل[1]. وكذا ذكر البغداديّ أنّ الرِّقَة بناء شاذّ؛ لأنّه ليس بمصدر، وأنّ تاءه ليس عوضا من الواو[2]. وتجمع الرقة بالواو والنون على: رقون[3].

ـــ الفِقَة: مصدر وَفِقَ الأَمرَ يَفِقُه؛ أي: فَهِمَهُ. ولم يعيّن ابن منظور نوع هاء هذا المصدر، ولكنّه نظّره بقَوْلِهِمْ: وَرِع يَرِع، وَوَرِمَ يَرِمُ، ووَثِقَ يَثِقُ[4]، كما جعله ضمن بنى هاءاتها عوض من واواتها المحذوفة، وذلك قوله: "ولم يذكر اللغويّون ... مَعَ مَا حَكَوا مَنْ وَثِق يَثِقُ، ووَمِقَ يَمِقُ، ووَفِقَ يَفِقُ، وَسَائِرُهُ"[5].

. المِقة: وهي "الْمَحَبَّةُ، وَالْهَاءُ عِوَضٌ مِنَ الْوَاوِ"[6]، وتصريفها من: وَمِقِ يَمِقُ، مثل: وثِق يثِق[7]. وقال العينيّ: "مقة، أصله: ومق، فلما حذفت الواو اتباعًا لفعله، عوض عنها الهاء؛ كما في: عدة"[8].

ـ الصِّلة: أحد مصدري وصل: وصلا وصلة. وصلة من الأسماء الناقصة، وأصلها وِصلة، فنقص منها الواو كما نقصوها من حشة، وزنة[9]، والهاء "فِيهَا عِوَض مِنَ الْوَاوِ الْمَحْذُوفَةِ"[10].

وحمل ابن جنّي قولهم في الصِّلة: صُلة، بضمّ الفاء، وذكر أنّه حرف شاذّ، ولا نظير له؛ لأنّه لم تحذف اللواو فاء من فُعْلَة إلّا من أوائل تلك المصادر مكسورة الفاء، وهذا فاؤه مضمومة، وذكر أنّ الّذي سوّغ الحذف أنّه بمعنى صِلة محذوفة الفاء[11].

---

(1) الشاطبي: المقاصد الشافية 401/9.

(2) البغدادي: شرح شافية ابن الحاجب 90/3.

(3) ابن مالك: شرح التسهيل 1/ 84.

(4) ابن منظور: لسان العرب (وفق) 383/10.

(5) ابن منظور: لسان العرب (وضب) 797/1.

(6) ابن منظور: لسان العرب (ومق) 385/10.

(7) ابن جني: المنصف ص 243.

(8) العيني: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية 502/1.

(9) ابن منظور: لسان العرب (وحش) 369/6.

(10) ابن منظور: لسان العرب (وصل) 728/11. وينظر: الفارابي: معجم ديوان الأدب 291/3.

(11) ابن جنّي: سر صناعة الإعراب 250/2. وينظر: ابن دريد: جمهرة اللغة 978/2، و ابن مالك: شرح الكافية

ـــ السمة: العلامة، والوَسْمُ: أَثرُ الكَيّ. وَقَدْ وَسَمَه وَسْما وسِمَةً إِذا أَثَّر فِيهِ بسِمةٍ وكيّ، وَالسمة مصدر، والْهَاءُ فِي آخره عِوَضٌ عَنِ الْوَاو[1].

ـــ الزنة: الوَزْن، وهو رَوْز الثقل والخفّة، أو هو ثقل شيء بشيء مثله. ونقل ابن منظور الحديث: "سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ خَلْقِه وزِنَةَ عَرْشِه، فذكر أنّ زنة بمعنى وزْن "عَرْشِه فِي عَظِمَ قَدْره، وأنّها مَنْ وَزَنَ يَزِنُ وَزْناً وزِنَةً كوَعَدَ عِدَةً، وأَصل الْكَلِمَةِ الْوَاوُ، وَالْهَاءُ فيها عوض من الْوَاوِ الْمَحْذُوفَةِ مِنْ أَولها"[2]. ونقل، أيضا، قولهم: إنه لحَسَنُ الوِزْنَةِ؛ أَي: الوَزْنِ، ثمّ ذكر أنّهم جاؤوا بالوزنة "عَلَى الأَصل، وَلَمْ يُعِلُّوه؛ لأَنه لَيْسَ بِمَصْدَرٍ، إنما هُوَ هَيْئَةُ الْحَالِ"[3]. ومعنى هذا أنّ الوزن اسم، لا مصدر، فلا يصحّ الجمع بين العوض والمعوض منه. وكان الفارابي نصّ صريحا على أن هاء زنة عوض ممّا حذف من أولها[4]. ونبّه ابن منظور أنّ النِّسْبَة إِلى زِنةٍ: زنيٌّ، من دون أن تردّ الواو الساقطة، وأنّ الفرّاء يردّ الواو ويزيد قبل ياء النسبة واوا أخرى، فيقول: وزِنَوِيٌّ. واكتفى الفرّاء في (معاني القرآن) بالإشارة إلى أنّ الزنة "لمّا أسقط الواو من أوّله، كثّر من آخره بالهاء"[5].

ـــ السنة: الوسن. ومنه قوله تعالى: {لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ} [البقرة: 255]؛ أي: نعاس ولا نوم. والسنة، أيضا: النُّعَاس مِنْ غَيْرِ نَوْمٍ. وَالْهَاءُ فِيها "عِوَضٌ مِنَ الْوَاوِ الْمَحْذُوفِ"[6]. وذكرها الفارابيّ، فعدّها من البنى الّتي حذف من أوّلها حرف، وعوّض منه في الآخر هاء[7].

ـــ الجهة: في أثناء بيانه بعض مفردات (وجه) وضّح ابن منظور أنّ الوَجْه والجِهَة بِمَعْنًى، وَأَنّ هاء الجهة عِوَضٌ مِنَ الْوَاوِ، ثمّ ذكر الوجْهَة بِكَسْرِ الْوَاوِ وَضَمِّهَا، وفسّر سبب

الشافية 2164/4.

(1) ابن منظور: لسان العرب (وسم) 635/12. وينظر: الفارابي: معجم ديوان الأدب 221/3.

(2) ابن منظور: لسان العرب (وزن) 447/13. 448. وينظر: (وحش) 369/6، و(وشي) 392/15.

(3) ابن منظور: لسان العرب (وزن) 446/13.

(4) الفارابي: معجم ديوان الأدب 221/3.

(5) الفراء: معاني القرآن 254/2.

(6) ابن منظور: لسان العرب (وسن) 449/13.

(7) الفارابي: معجم ديوان الأدب 221/3.

اجتماع الواو والهاء فيها، فذكر أنّ الْوَاو تَثْبُتُ، وتجتمع مع الهاء إذا كان البناء اسما؛ ولا يجتمعان معا إذا كان البناء مصدرا[1].

وورد على أهل العربيّة على الجهة والوجهة، بحذف الواو والتعويض، وبإثباهما معا، كقوله تعالى: {وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا} [البقرة: 148]، وكان لهم غير نظر فيهما. فسيبويه عدّهما مصدرين، بالحذف وبالتمام[2]، وعدّ ابن السرّاج جهة مصدرا، لفعل غير مستعمل، والوجهة اسما، ثمّ ألمح إلى معنى حذف الواو مع ثبات الهاء، وإلى وقوعهما معا، فذكر أنّ الواو تُثبتُ في الأسماءِ، وتحذف في المصادر"فالاسم: وعِدَةٌ والمصدرُ: عِدَةٌ"[3]، وكان قال في موضع سابق: "وأَما وجْهَةٌ، فإِنَّهُ جاءَ علَى الأصلِ، ولم يُبنِ علَى فِعْلٍ"[4]. وذكر ابن جنّي[5] الجهة، وجعلها مصدرا حذف فاؤه، وعوّض منها الفاء، واستشهد بالآية {وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا}، ونقل عن المازنيّ، و أبي عليّ الفارسي أنّها مصدر شذ؛ لكونه جرى على غير فعل، ولكنّه جاء على الأصل، ونقل عن بعضهم أنّها "اسم لا مصدر، بمنزلة ولدة، وإلدة"[6].

وأشار ناظر الجيش إلى أنّ جهة مصدر، و أنّه لا يصح أن تكون اسما بمعنى المفعول؛ "لأن التاء فيها ليست للوحدة والمصدر موضوع عليها"[7]. وذكر الشاطبيّ أنّ وجهة اسم، وليس مصدرا، مستدلّا على ذلك بأنّه لو كانت مصدرا للحقه التغيير بالحذف، ثمّ ذكر أنّ المازنيّ، و أبا عليّ الفارسي حملاه على أنه اسم المكان المتوجه إليه، ثمّ قال: "ومذهب سيبويه- فيما يظهر منه- أنه من المصادر، و أنه جاء شاذا"[8]. وأمّا البغداديّ فعدّ الجهة بناء شاذّا؛ و أنّه ليس بمصدر، وأنّ هاءها ليس عوضا من الواو[9].

(1) ابن منظور: لسان العرب (وجه) 556/13.

(2) سيبويه: الكتاب 337/4.

(3) ابن السراج: الأصول في النحو 276/3.

(4) ابن السراج: الأصول في النحو 374/3.

(5) ابن جني: الخصائص 287/2.

(6) ابن جني: المنصف ص200.

(7) ناظر الجيش: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد132/1 .133.

(8) . الشاطبي: المقاصد الشافية 401/9.

(9)البغدادي: شرح شافية ابن الحاجب 89/3.

وممّا تقدّم نخلص إلى أنّهم قالوا: الجهة بحذف الواو، وقالوا: الوجهة بإثباتها، ومنه الآية، ثمّ اختلف أهل العلم في طبيعة البناءين: فمنهم من عدّهما مصدرين، والهاء في الجهة للعوض، ومنهم من عدّ الجهة مصدرا، لفعل غير مستعمل، وهاؤه للعوض، والوجهة اسما للمكان المتوجه إليه، ومنهم من عدّ الوجهة، والجهة اسمين، وهاء الجهة للعوض، ومنهم من عدّ الجهة اسما بناء شاذّا؛ و أنّه ليس بمصدر، وأنّ هاءها ليس للعوض.

ـــ الدية: هي حَقُّ القَتِيل، وهي واحدة: الدِّيات، وأصلها: ودية على وزن فِعْلَة، فحذف فاؤها الواو، والهاء عوض منه. تَقُولُ: ودَيْتُ القَتِيلَ أَدِيه دِيةً، إذا أعطيت ديته[1]. وأشار إلى البناء الفرّاء و أنّه لمّا أسقط الواو من أوّله، كُثّر من آخره بالهاء[2].

ـــ الشية: سوادٌ فِي بَيَاضٍ أَو عكسه. وقيل: كلُّ لَوْنٍ يُخَالِفُ مُعظم لَوْنِ الْفَرَسِ وَغَيْرِهِ. وأصل الشية من الوشْي، والهاء عوض من فائه الواو[3]، وماثل ابن منظور الشية بالزنة والوزن، وألمح إلى أنها تجمع بالألف والتاء، فيقال: شيات، وذكر أن النسبة إليها تكون بردّ المحذوف، وترك الشين مفتوحة: فتقول: وَشَوي، أو تسكينها، فتقول: وَشْوِيٌّ، وأنّ الفرّاء يقول: شِيَويّ، في إشارة إلى أنّ الفرّاء جعل المحذوف منها لامها، وهو الياء، والأصل: شيوة[4]. وهو وجه ذكره السيرافيّ، إذ ذكر أنّ من وجوه تصغيرها أن تقول: شُوَيّة، وإذ ذكر كيفيّة النسب إليها، و أنّه يقال: شيويّ[5]، بردّ الذاهب منه، وهو العين آخره، "قال الأخفش: كأنهم قلبوا، فجعلوا أوله في آخره"[6].

(1) ابن منظور: لسان العرب (ودي) 383/15. وقال اليمنيّ في (شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 7106/11): "الدية: ما يُسلَّم في المقتول بغير حق".

(2) الفراء: معاني القرآن 254/2.

(3) وهو مذهب سيبويه أيضا. سيبويه: الكتاب 450/3.

(4)ابن منظور: لسان العرب (وشي) 392/15. وينظر: (فيأ) 127/1.

(5) السيرافي: شرح كتاب سيبويه 193/4.

(6) السيرافي: شرح كتاب سيبويه 192/4 .193.

(2)
الهاء عوض من عين الكلمة

و أفراد هذه المباحثة هي: الثبة، واللمة، والطعة:

ــ الثُّبةُ: وهو ما اجتمع إليه الماء في الوادي، أو في الغائط، ومنه ثُبة الحوض، وهو وسطه الّذي يثوب إليه بقيّة الماء وسُمِّيَتْ ثُبةً؛ لأَن الماءَ يَثُوبُ إِلَيْهَا؛ والثبة، أيضا: الجماعة من الناس. وفي أصلها قولان: أحدهما: ثَوبةً، فَلَمَّا ضُمت الثاءُ، حُذفت الْوَاوُ، وهي عين الكلمة، وتصغيرها: ثُويبة. والقول الآخر أنّ أصلها ثُبية، من ثبّيت على الرجل، إذا أثنيت عليه، والمحذوف لام الكلمة[1]. ووفق القولين، فالهاء عِوَضٌ مِنَ الساقط من بنية الكلمة، عينا كان، أو لاما.

وذهب ابن جنّي إلى أن الثّبة بمعنى الجماعة، والمحذوف منها اللام، وأنّها من ثبّيت الشيء إذا جمعته، ونقل عن الزجاج أنّ ثبة الحوض من ثوب، وأن الكلمة محذوفة العين؛ لأنها تصغر على ثويبة، ثمّ ذكر ابن جنّي أنّ هذا غير لازم، لأنه يجوز أن تكون من ثَبَّيْتُ، بمعنى: جمعت، ثمّ قال: "ولكن الذي ينبغي أن يقضى به في ذلك أن تكون من الواو، وأن يكون أصلها ثُبْوة؛ وذلك أن أكثر ما حذفت لامه إنما هو من الواو"[2]، ولكن ابن جني في (الخصائص) جعل لامها واوا، وأنّها "كأنها من مقلوب ثاب يثوب"[3].

ودرس بنية (ثبة) ابن يعيش، فذكر أنّها تستعمل محذوفة اللام، وتستعمل تامّة، وأنّ أصل ثبة: ثُبْوَةٌ، مثل: نُقْرَةٍ، ونُغرَةٍ، "إلّا أنّهم تمّموهما، كقولهم: حُلاةٌ، وحُلى، ومُهاةٌ، ومُهَى"[4]. ووفق كونها تامّة، فهاؤها ليس للعوض، و إنّما للتأنيث، كهاء حُلاة، ومُهاة. وذكرها، أيضا، السيوطيّ في

(1) ابن منظور: لسان العرب (ثوب) 244/1. 243. وينظر: (لغا) 252/15.

(2) ابن جني: سر صناعة الإعراب 247/2 وما بعدها.

(3) وينظر: ابن جني: الخصائص 34/1.

(4) ابن يعيش: شرح المفصل 222/3.

موضــعين، وجعلها في أحدهما ممّا ســقط فاؤه الواو، وعوض في آخره الهاء[1]، وفي الثاني عدّها "كأنّها من مقلوب ثاب يثوب"[2]، ولم يعزه إلى ابن جنّي.

وحاصل ما سبق أنّ في تصريفها واشتقاقها أقوالا خمسة، هي: ثَوْب، أو ثَبْو، أو ثَيْي، أو أنها من مقلوب ثاب يثوب، أو أنّها تامة.

وتجمع ثبة بالواو والنون، فيقال: ثُبون وثِبون، بكسر الفاء وضمّها، فما كان من الأسماء المنقوصة مضموم الأوّل، فيجوز في فائه الضمّ، والكسر[3]. وتكون علامة الجمع عوضا من الحرف الساقط منه[4]. وتجمع جمع تكسير على ثِيَ، وبالألف والتاء على ثبات، ومنه قوله تعالى: {فَانْفِرُوا ثُباتٍ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعًا}[5].

. الطّعة: ذكر ابن منظور الطَّأَةَ، وماثلها بالطّعة بكسر الطاء، وفتحها، وجعل الهاء فيهما عوضا من الواو. قال: "والطَّأَة مِثْلُ الطِّعَةِ والطَّعَةِ، فالهاءُ عِوَضٌ مِنَ الْوَاوِ فِيهِمَا"[6]. وظاهر هذا الكلام يفيد أنّ الطعة من وطع، وليس في (اللسان) مادّة (وطع). وطالعت مادة (طوع)، فلم أقع على بنية الطعة، بل على بنية طَوْعةُ، وأنّها اسم. قال: "أَصل المُطَوَّعُ المُتَطَوّعُ، فأُدغمت التَّاءُ فِي الطَّاءِ، وَهُوَ الَّذِي يَفْعَلُ الشَّيْءَ تَبَرُّعًا مِنْ نَفْسِهِ، وَهُوَ تَفَعُّلٌ مِنَ الطّاعةِ. وطَوْعةُ: اسم"[7]. وعليه، فالظاهر نقصانها من عينها، وهي واو، والهاء عوض منها.

. اللمة: ناقش ابن منظور بنية هذا اللفظ إذ ذكر أن في الأثر عن عُمَرَ بن الخطاب: "أَن شابَّة زُوِّجت شيخا، فقتلته، فقال: أَيها النَّاسُ، ليَنْكِح الرجلُ لُمَتَه مِنَ النِّسَاءِ، ولتَنْكِح المرأَةُ لُمَتها مِنَ الرِّجَالِ"[8]؛ بمعنى شَكْلَهُ، وتِرْبَه، ومثلَه، ثمّ ذكر أنّ هاء لمة عِوَضٌ

(1) السيوطي: المزهر في علوم اللغة و أنواعها 213/2.

(2) السيوطي: المزهر في علوم اللغة و أنواعها 11/1.

(3) ابن منظور: لسان العرب (كبا) 214/15.

(4) ينظر: ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 374/3.

(5) وينظر: الأزهري: شرح التصريح على التوضيح 81/1.

(6) ابن منظور: لسان العرب (وطأ) 198/1. راجع: الطأة.

(7) ابن منظور: لسان العرب (طوع) 243/8.

(8) أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف): 94/4.

مِنَ الْهَمْزَةِ الذَّاهِبَةِ مِنْ وَسَــطِهِ؛ بناء على أنّ الأصــل: لؤم، فحذف الهمزة، وعوّض منها الهاء[1].

(1) ابن منظور: لسان العرب (لأم) 532/12.

(3)
الهاء عوض عن لام الكلمة المحذوفة

وألفاظ هذه المباحثة هي: الحمة، السنة، الشفة، العضة، الجعة، الحظة، اللغة، الذرة، الرئة، السية، العزة، القبة، القضة، القلة، الكبة، اللثة، اللغة، المائة. وهذا بيان بهذه البنى:

ــ الحمَة: مخفّفة الميم: حُمَة العقرب؛ أي: سُمّها، أو الإِبْرة الَّتِي تَضْرِبُ بِهَا الحَيّةُ وَالْعَقْرَبُ والزُّنْبور. وناقش ابن منظور البنية في جذرين: في (حمم) [1] وفي (حما) [2]، وذكر أنّ الهاء عوض من لام الكلمة؛ الميم، وأنّ أصلها حُمٌّ. وناقشها، أيضا، في (حما) وذكر أنّ أَصله حُمَوٌ أَو حُمَيٌ، وَالْهَاءُ عِوَضٌ من حرف العلّة.

وذكر ابن السكّيت البنية، من دون أن يبيّن نوع الهاء، واكتفى بأنْ قال: "وتقول: هي حُمَة العقرب بتخفيف الميم للسمّ، والجمع حُمَات"[3]. وكأنّه يعدّها من حمم؛ إذ ذكر تخفيف الميم. ومن جعلها من: حمي الشيء يحمى، ثمّ حذف من آخرها حرف العلة، فبقيت الميم على أصلها خفيفة[4]، والهاء عوض من الياء[5]. وذكر الأصبهاني أنّ الحرف المعوّض منه، إمّا الواو، وأنّه من حمْوِ الشمس؛ لأنّ السّمّ حارّحادّ، وإمّا الياء، وأنّه من حَمْيِ الحرارة الّتي فيها، والمختار عنده، والأجود "أن تَكُونَ من الوَاوِ، نَحْو: لُغَة"[6].

(1) ابن منظور: لسان العرب (حمم) 159/12.

2() ابن منظور: لسان العرب (حما) 201/14.

(3) ابن السكيت: إصلاح المنطق ص 137.

(4) ابن درستويه تصحيح الفصيح وشرحه ص396.

(5) اليمني: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 1568/3.

(6) الأصبهاني: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث 505/1.

ـ السنة: شرح ابن منظور معناها واشتقاها، وتصريفها في الجذين: سنه[1]، وسنا[2]، ولكنّه لم يُبيّن نوع الهاء في آخرها، وبيّنه غيره، فذكر أنّها عوض من لامها الهاء، أو الواو[3]. وحاصل شرح ابن منظور للسنة في الجذرين الآتي:

ـ معناها: السنة: واحدةُ السِّنين. والسنة: الزمن. والسنة: العام. والسَّنةُ مُطْلَقَةً: السنةُ المُجْدِبةُ. والسنة: الأزمة.

ـ الساقط منها لامها، وفيه مذهبان[4]: الأوّل أنّه يجوز أن يَكُونَ هَاءً، بدليل جمعها: سنهات، وتصغيرها على سنيهة، وعليه فأصلها سَنْهَة بِوَزْنِ جَبْهَةٍ، فَحُذِفَتْ لَامُهَا، وَنُقِلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَى النُّونِ فَبَقِيَتْ سَنَةً؛ "لأَنها مِنْ سَنَهَت النخلةُ، وتَسَنَّهَتْ إِذَا أَتى عَلَيْهَا السِّنونَ"، ولهذا يقال: استأجرته مسانهة. ووفق هذا القول فالنسبة إليها سنهيّ[5]، ولم يذكره ابن منظور.

والثاني من المذهبين أنّه يجوز أن يكون وَاوًا بِدَلِيلِ جَمْعِهَا سَنَوات، وتصغيرها على سنيّة، وعليه فأصلها سَنَوَةٌ، فَحُذِفَتْ الواو؛ لأنّها من قَوْلِهِمْ: تَسَنَّيْتُ عِنْدَهُ إِذَا أَقمت عِنْدَهُ سَنةً، ولهذا يقال: استأجرته مُساناة.

وتجمع السنة جمع الصحّة، فيقال: سُنونَ، بضمّ السين، ويقال: سِنون، بكسر السين، على الرغم من أنّه في المفرد مفتوح، وكسرت؛ "لِيُعْلَمَ بِذَلِكَ أَنه قَدْ أُخرج عَنْ بَابِهِ إِلَى الْجَمْعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ". والجمع سنونَ، فيه إعر ابان: فيجوز أن تجعل النون للجمع، فتقول: هذه سِنونَ، ورأيت سنينَ، وتحذف هذه النون عند الإضافة، ويجوز أن يعامل معاملة المفرد، على كلّ حال، فيعرب بالحركات على النون، فتقول: هذه سنينٌ، ورأيت سنينا، وتثبت النون وفق هذا الإعراب عند الإضافةُ. وفي وجه إثبات النون مطلقا، وأعر ابه بالحركات تقديران: الأوّل أنه فِعْلِينٌ، مثل غِسْلِينٍ، مَحْذُوفَةً، إِلَّا أَنه جَمْعٌ شاذ ... وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنه فَعِيلٌ، وَإِنَّمَا كَسَرُوا الْفَاءَ لِكَسْرَةِ مَا بَعْدَهَا. ووفق هذا يَجْعَلُ النُّونَ فِي آخِرِهِ بَدَلًا مِنَ الواو[6]. وظاهر إثبات النون مطلقا وإعر ابه بالحركات أنّه جمع تكسير،

(1) ابن منظور: لسان العرب (سنه) 501/13 وما بعدها.

(2) ابن منظور: لسان العرب (سنا) 405/14.

(3) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح 492/2.

(4) وينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب 251/2.

(5) وينظر: سيبويه: الكتاب: 451/3.

(6) ابن منظور: لسان العرب (سنه) 501/13

غير أن ابن منظور نقل عن ابن بري أنّ "سِنين لَيْسَ بِجَمْعِ تَكْسِيرٍ، وَ إِنَّمَا هُوَ اسْمٌ مَوْضُوعٌ لِلْجَمْعِ".

ــ الشفة: ناقش ابن منظور الشّفة في الجذور: شفه[1]، وشفي[2]، وذكرها في الجذر عضه[3]. وحاصل حديثه عنها أنّ الشفتين من الإنسان هما طبقا الفم، والواحدة شفة، وأنّها قَدْ تُسْتَعارلِلْفَرَسِ. وذكر أنّها اسم ناقص، نقصانه لام، وهذه اللام؛ إمّا هاء، والأصل: شفهة؛ بدليل جمعها على شفاه، وتصغيرها: شفيهة، وذكر أنّه لك في النسبة إليها وجهين: أن تردّ المحذوف، فتقول: شفهيّ، وألّا تردّ، فتقول: شفيّ، والهاء في آخرها عوض من الهاء، لام الكلمة المحذوف؛ وإمّا واو، بدليل جمعها على شفوات، وثلاث شُفوّ، والنسبة إليها شفويّ. وظاهر نقله عن ابن بري، أنّه أنكر الأصل الواوي، وأنّ جمعها فقط هو شفاه، وأنّ لام البنية عند جميع البصرين[4] هاء، مستدلّا بأنّهم: "قَالُوا الْحُرُوفَ الشَّفَهِيَّةُ وَلَمْ يَقُولُوا الشَّفَوِيَّة"، ونقل عن الليث، أنّها تجمع :شَفَهات وشَفَوات، وَأَنّ "الْهَاءَ أَقْيَسُ وَالْوَاوَ أَعمُّ"؛ لأنهم شَبَّهوها بالسَّنَواتِ، وأنّ نُقْصانها حَذْفُ هائِها[5]. وأشار ابن منظور إلى كيفية نطق البنية وصلا، فذكر أنّ للعرب في ذلك طريقين: أن "تقول هَذِهِ شَفةٌ، بهاء التأنيث، وشَفهٌ بِالْهَاءِ، وأنّ مَنْ قَالَ: شَفةٌ، قَالَ: كَانَتْ فِي الأَصل شَفَهة فحذِفت الْهَاءُ الأَصلية، و أُبْقِيَتْ هاءُ العلامةِ للتأْنيث، ومَنْ قَالَ شَفَه بِالْهَاءِ أَبْقَى الْهَاءَ الأَصلية.

ــ العضة: درس ابن منظور العضة، درسا وافيا في (عضه)[6]، وملمعا إلى بعض ما يتّصل بها من أحكام في مواضع أخرى[7]. ففي (عضه) ذكر أنّ أَصلها العِضْهَةُ، وأنّها فِعْلَةٌ مِنَ العَضْه، وَهُوَ البَهْتُ؛ أي: الكذب، فَحَذَفَ لَامَهُ كَمَا حُذِفَتْ مِنَ السَّنة والشَّفَة، وَيُجْمَعُ عَلَى عِضِينَ؛ وذكر أنّ الطوسيّ اعترض على كسر الفاء من عِضْهةٍ بمعنى الكذب والبهتان، إنما الْكَذِبُ العَضْهُ، وعليه فأصله: عَضْهة، لا عِضْهة؛ "لأَن الْحَرَكَةَ لَا يُقْدَم

(1) ابن منظور: لسان العرب (شفه) 13/506. 507،

(2) ابن منظور: لسان العرب (شفي) 14/438، و(عضه) 13/516.

(3) ابن منظور: لسان العرب (عضه) 13/516.

(4) ينظر: سيبويه: الكتاب 3/358. 361، و3/451.

(5) الفراهيدي: العين (شفه) 3/402.

(6) ابن منظور: لسان العرب (عضه) 13/515. 516. وينظر: (وحش) 6/369، و ابن مالك: شرح التسهيل 1/84.

(7) ابن منظور: لسان العرب (وحش) 6/369، و(سن) 13/501، و(عضا) 15/68.

عَلَيْهَا إلا بِدَلِيلٍ"، وذكر، أيضا، أنّ العِضَه هو السِّحْرُ والكَهانةُ، وأنّ الساحر سُمّي عِضَهًا؛ لأَنّه كذبٌ وتَخْييلٌ لَا حقيقةَ لَهُ.

وتابع ابن منظور درسه العضة في أثناء ذكره قوله تعالى: {الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ}[1]، فذكر إنّ العضة من الأسماء الناقصة، وألمح إلى أنّ أهل العربيّة اختلفوا في اشتقاق العضة، وتفسيره، فذكر في ذلك قولين: الأوّل أنّ عضين، واحدتها عضة، وأنّها اسم ناقص، وأصله عِضوة، من عضّيت الشيء، إذا فرقته، والمحذوف منه هو الواو، و"الْمَعْنَى أَنهم فَرَّقُوا عن الْمُشْرِكِينَ أَقاوِيلَهم فِي الْقُرْآنِ، فَجَعَلُوهُ كذِبا وسِحْرا وشِعْرا وكَهانةً". والثاني أنّها اسم ناقص، ونقصانه الهاء، وأصله "عِضْهةٌ، فاستثْقَلُوا الْجَمْعَ بَيْنَ هَاءَيْنِ، فَقَالُوا عِضَةٌ، كَمَا قَالُوا شَفَة والأَصل شَفْهَة، وسَنَة وأَصلها سَنْهَة".

وبعد بيان ابن منظور هذين القولين في أصل عضة، ومعنى الآية شرع يحتجّ مرجحًا للأصل عضهة، وعضوة، وذكرا بعض تعليلات أهل العلم في ذلك. فذكر أنّ العِضاه مِنَ الشَّجَرِ[2]، ووَاحِدَةُ العضاه: عِضاهةٌ، وعِضَهَةٌ وعِضَةٌ، وأنّ أصل عِضَة هو عِضْهةٌ، فحذفت الهاءُ الأَصليّة منها، كما حذفت مِنَ الشَّفَة، والدليل على أنّ نقصانها الهاءُ أَنّها هذه الهاء تردّ في الجمع المكسر، والتصغير، والنسبة إليها، فيقال: عِضاهٌ، وعُضَيْهَة، وبَعِيرٌ عِضَهِيٌّ لِلَّذِي يَرْعاها، وبَعِيرٌ عِضاهِيٌّ وإِبلٌ عِضاهِيَّةٌ. ثمّ نقل ابن منظور عن أبي حنيفة أنّ العرب قالت في الجمع عضاه، وفي الجمع القليل: عِضُونَ وعِضَوات، وأنّ الواو في: عضون بدل من الهاء، ووصف قول أبي حنيفة بأنّه "لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوْلِ"، ونُقل عن أبي عليّ الفارسيّ أنّ العضة المحذوفة تصلح أن تَكُونَ مِنَ الْهَاءِ، يدلّ على ذلك تصاريف الكلمة، كقولهم: عِضاهٌ، وإِبلٌ عاضِهةٌ، وتصلح أن تَكُونَ مِنَ الْوَاوِ، بدليل قولهم في الجمع: عِضَوات.

وإذا كان ابن منظور لم يبيّن صراحة حقيقة الهاء، فمضمون كلامه يفصح أنّها عوض من لامها الساقطة، سواء أكانت واوا، أم هاء، ثمّ إنّ غيره بيّن حقيقة الهاء، وأنّها عوض من الحرف الذاهب منها[3].

(1) سورة الحجر، الآية 91

(2) ذكر ابن منظور في معنى العضاه من الشجر أقاويل كثيرة، فلتنظر في (عضه) 516/13.

(3) الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك 61/1.

وناقش البنية سيبويه "في باب ما ذهبت لامه" فذكر لها جذرين: عضه، وعضو، وأنّ من العرب من يقول في تصغيرها: عُضيهة، يجعلها من بنات الهاء؛ من العضاه، ومنهم من يقول في تصغيرها: عُضيّة، وجمعوها: عضوات[1]، وفي النسبة إليها: عضويٌّ[2].

ووقف على الآية الفرّاء، فأفصح كلامه أنّ الساقط منها الواو، بدليل قولهم: عضّوه؛ أي: فرّقوه، وأنّها تجمع بالواو والنون رفعا، وبالياء والنون نصبا وخفضا، وأنّ "من العرب من يجعلها بالياء عَلَى كل حال، ويُعْرِبُ نونها، فيقول: عِضِينُك، ومررتُ بعضِينِك"[3].

وشرح البنية، واشتقاقها ابن جنّي، فذهب إلى أنّها من محذوف اللام، (الواو)، وأنّ أصلها عضوة، مستدلّا بأنّهم فسروا {عِضِينَ} في الآية بمعنى فرّقوه، وجعلوه أعضاء؛ أي: آمنوا ببعضه، وكفروا ببعضه، فهو لفظ العضو ومعناه، ونقل عن الكسائيّ أنّ العضة، والعضون، من العضيهة، وهي الكذب. وأنّ لامها وفق هذا هاء[4].

كما ناقشها الزمخشريّ، إذ وقف على الآية، فذكر أنّ عضين بمعنى أجزاء، وأنّ المفرد عِضة، وأصلها عضوة[5]، من عضى الشاة؛ أي: جعلها أعضاء، أو أنّ أصلها: عضهة، من عضهته، إذا بهته، أو أنّ العضة هو السحر، بلغة قريش، يقولون للساحرة: عاضهة، ولخّص الزمخشري أصلها، بقوله: "نقصانها على الأوّل واو، وعلى الثاني هاء"[6].

وورد ابن عطيّة على بنية عضين: معناها، واشتقاها، إذ وقف على الآية، فلخص أقوال سابقيه فيها، فذكر أنّ ابن عباس وغيره جعلوه مأخوذا من الأعضاء، والمفرد عضوة؛ وأنّ قتادة: جعل عِضِينَ مأخوذا من العضة، وهو السب المفحش، وأنّ لامه هاء، إذ إنّ قريشا عضهوا كتاب الله بقولهم: هو شعر، هو سحر، هو كهانة؛ وذكر أنّ فرقة جعلت عضين جمع عضة، وهي اسم للسحر خاصّة بلغة قريش. أمّا هو، فأظهر الأقوال لديه أنّ عضين جمع عضة، وهي الفرقة من الشيء، والجماعة من الناس، وماثل المفرد والجمع بثُبة وثبين، وعزة وعزين، وألمح إلى أنّ لام المفرد هاء، وأنّ أصله

(1) سيبويه: الكتاب 452/3.

(2) سيبويه: الكتاب 360/3.

(3) الفراء: معاني القرآن 92/2.

(4) ابن جني: سر صناعة الإعراب 252/2.

(5) وينظر: الجرجاني: درج الدرر في تفسير الآي والسور ط الفكر 178/2.

(6) الزمخشري: الكشاف 590/2.

عضـــهة، وأنّ علامة الجمع الياء والنون عوض من الهاء المحذوفة، وماثل ذلك بقولهم: سنة وسنون، إذ إنّ أصلها سنهة[1].

ـــ البُرة: الخَلْخال، والبُرةُ التي تجعل في أنف البعير إذا كانت من صـــفر. ذكر ابن منظور في أصله قولين: إنّه من الياء، وعليه فالأصل: برية، أو من الواو، والأصل: بُروة، بالضمّ، وبَرْوَة بالفتح لغة[2]. ولم يعين ابن منظور طبيعة الهاء، وعيّنها الفارابي، فذكر أنّها عوض من اللام الساقطة[3]. وجعلها السيوطيّ من البنى الّتي سقط فاؤها، وعوّض منها الهاء أخيرا[4]، ولم يعيّن الأصل. وتجمع جمع تكسير على: برًى، وبالألف والتاء على: برات، وبالواو والنون على: برون، بكسر الباء وضمّها[5].

وممّن ناقش اشـــتقاق البرة ابن جنّي، فذكر ابتداء أنّها ممّا حذف لامه، وأنّ اللام حرف علّة، وهو واو، ليس غير، وعليه فيكون الأصل: برْوة، بضمّ الباء، وفتحها[6].

ـــ الجعة: بكسر الجيم، وفتحها: الجعو. والجعو: الطين، والاست، وما جمع من بعر وغيره، فجُعل كُثوة، أو كُثبةً. وذكر ابن منظور أنّهم اشتقّوا من الجعو بالمعنى الأخير: الجِعوة من الأشـــربة؛ لكونها تجتمع الناس على شـــربها، ثمّ ذكر أنّ الجِعْو هو الجِعَةُ، بالكسر، وَأَنّ الْفَتْح أَكثر: نَبِيذُ الشَّعِيرِ، وأورد حديث "عَلِيّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نَهَى رسولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَنِ الجِعَةِ"، والْحَدِيثَ:"الجِعَةُ شرابٌ يُتَّخَذُ مِنَ الشَّعِيرِ وَالْحِنْطَةِ حَتَّى يُسْكِرَ"[7]. ولم يعيّن ابن منظور قيمة هاء الجعوة، ولا الجعة، ولكنّ الشاطبيّ ذكر الجعة ضمن المصادر، ممّا كان على وزان فَعْلَة، و أنّه أعلّ بحذف لامه، حملا على فِعْلة، ممّا عين فعله مكسورة، وأنّ الهاء فيه عوض عن اللام المحذوف، وهو الواو[8].

(1) ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 374/3.

(2) ابن منظور: لسان العرب (برى) 71/14.

(3) الفارابي: معجم ديوان الأدب 220/3.

(4) السيوطيّ: المزهر في علوم اللغة و أنواعها 213/2.

(5) ابن منظور: لسان العرب (بري) 71/14. وينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 84/1.

(6) ابن جني: سر صناعة الإعراب 252/2.

(7) ابن منظور: لسان العرب (جعا) 147/14.

(8) الشاطبي: المقاصد الشافية 402/9.

ـــ الحظة: المكانة والمَنزِلة لِلرَّجُلِ مِنْ ذِي سُلْطان وَنَحْوِهِ، ومنه: حَظِيَت المرأة عِنْدَ زَوْجِهَا حُظْوَة وحِظْوَة، بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ، وحِظَةً[1]. ولم يعيّن ابن منظور طبيعة الهاء، والظاهر أنّها عوض من لام الكلمة الواو. وذكر الفارابيّ الحُظوة، و أنّه الاسم من أَحْظَيْتُ فُلانا على فلانٍ؛ أي: فَضَّلْتُ[2].

ـــ الدُّغَة: قيل اسم رجل، أو امرأة، أو هي الفراشة، أو دُوَيْبَّة. ذكر ابن منظور أنّ أَصلها دُغَوٌ، أَو دُغَيٌ، وَالْهَاءُ عِوَضٌ[3] من لامها الواو.

.الذُّرَة: ضربٌ مِنَ الحَبِّ، وهو مَعْرُوفٌ. وذكر ابن منظور أنّ أَصله ذُرَوٌ، أَو ذُرَيٌ، وأنّ الهاءُ عِوَض[4]،، من اللام، وذكر أنّه بناء يقع للمفرد والجمع[5].

ـــ الرِّئَة: وهو السَّحْرُ، والرئة، تهمز، ولا تهمز: مَوْضِع النَّفَس والرِّيحِ مِنَ الإِنْسانِ وَغَيْرِهِ، والهاءُ عوضٌ مِنَ الْيَاءِ المَحْذوفة. وذكر ابن منظور أنّ الرئة تجمع بالألف والتاء، فيقال: رِئَاتٌ، وبالواو والنون، فيقال: رِئُون، وأشار إلى أنّه إنّما جاز فيها الجمع بالواو والنون؛ لكونها اسما لحقه النقص، والحذف من آخره، وأنّ مثل هذا الضرب من الأسماء المنتقصة لا يكسّر، وأنّ تصغير رئة: رؤيّة، أو: رُوَيّة[6]، بالهمز، وبغيره، وبردّ المحذوف.

وبيّن ابن جنّي اشتقاق الرئة، وأصلها، فبيّن أنّ المحذوف منها لامها، وهو الياء، مستدلّا بأنّ "أبا زيد حكى عنهم: رَأَيْتُ الرجلَ، إذا أصبتَ رئتَهُ. فهذه، أيضًا، دلالة قاطعة، وأصلها: رَئْية"[7].

ـــ السِّيَّة: طرف قاب القوس، أو رأسها، أو ما اعوّج من رأسها. وللقوس سيتان. وذكر ابن منظور أنّ الْهَاءَ عوضٌ مِنَ الْوَاوِ المحذوفةِ، وماثلها بعدة[8]، وظاهر هذا أنّ عينها ياء، ولامها واو؛ أي: سيو. وناقشها صاحب (معجم متن اللغة) في سوي، وعليه فهاؤها

(1) ابن منظور: لسان العرب (حظا) 185/14.

(2) الفارابي: معجم ديوان الأدب 12/4.

(3) ابن منظور: لسان العرب (دغا) 263/14.

(4) وينظر: الفارابي: معجم ديوان الأدب 220/3.

(5) ابن منظور: لسان العرب (ذرو) 284/14.

(6) ابن منظور: لسان العرب (رأي) 303/14.

(7) ابن جني: سر صناعة الإعراب 251/2.

(8) ابن منظور: لسان العرب (سيا) 417/14.

عوض من الياء، ويعزّزه أنّ من لغات السية: السئة، وأنّها من أَسْأَيْتُ القوسَ، أي عملتُ له سـنَةً[1]. وكان ابن دريد ذكرها في (سـهي)، ولم يبيّن طبيعة هائها، قال: "سـهي، السـية سـية القوس معروفة"[2]. ووفق هذا، فالمحذوف عينها، وهو الهاء، وهاء التأنيث عوض منها.

. الظُّبة: حَدُّ السَّيْفِ والسِّنانِ والنَّصْل والخَنجر، وَمَا أَشْبه ذَلِكَ. وذكر ابن منظور أنّ لامها واو، وأصلها: "ظُبَوٌ، بِوَزْنِ صُرَد، فَحُذِفَتِ الْوَاوُ، وعوّض مِنْهَا الْهَاءُ"، والدليل أيضا على أنّ المحذوف واو ضمّ أوّلها، وذكر أنّ ما حذف لامه واوا أكثر ممّا حذف لامه ياء. وذكر، أيضا، أنّ جمعها ظُبَاتٌ وظبُونَ بضمّ الظاء، وكسرها[3]، وتجمع، كذلك جمع تكسير على ظبا[4].

وكذا ذكر ابن جنّي، ونقل كلامه ابن منظور معزوّا إلى ابن سيده، أنّ المحذوف منها لامها، و أنّه لا "يجوز أن يكون المحذوف منها فاء ولا عينًا؛ لأنّه لم يطّرد حذف الفاء إلّا في مصادر بنات الواو، مكسورة الأوّل، نحو عِدة، وزِنة، وظبة فاؤها مضمومة، ولا تكون، أيضًا، محذوفة العين؛ لأنّ حذف العين حرفا صحيحا "لم يأت إلّا في (سَهٍ[5])، و(مُذْ)[6]، وهما حرفان نادران لا يقاس عليهما غيرهما"[7].

ـ العِزة: الجماعةُ والفِرْقَةُ مِنَ الناسِ، وذكر ابن منظور أنّها من الأسماء الناقصة، وقالوا في جمعها: عزين[8]، وأنّ الهاء عِوَضٌ مِنَ الْيَاءِ[9]، ونقل عن الليث[10]، أنّ نقصانها واو[11].

(1) الصاغاني: التكملة والذيل والصلة للصغاني (سأي) 432/6.

(2) ابن دريد: جمهرة اللغة (سهي) 864/2.

(3) ابن منظور: لسان العرب (ظبا) 22/15.

(4) ابن مالك: شرح التسهيل 84/1.

(5) وينظر: سيبويه: الكتاب 219/4.

(6) الأصل في سه، سته، وفي مذ: منذ.

(7) ابن جنّي: سر صناعة الإعراب 250/2. وينظر: الخصائص227/1.

(8) ابن منظور: لسان العرب (وحش) 369/6.

(9) وينظر: ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز374/3.

(10) الفراهيدي: العين (عزو) 205/2. وينظر: الأزهري: تهذيب اللغة (عزو) 63/3.

(11) ابن منظور: لسان العرب (عزا) 53/15.

وذكر البنية جماعة من ابن جنّي، الّذي و افق الليث، وجعل "قياسها أن تكون في الأصل عزوة؛ لأنها الجماعة، فهي من معنى: عزوت الرجل إلى أبيه، إذا نسبته إليه، وألحقته به، فهذا هو معنى الجماعة"، كما أنّه لم يمنع أن تكون لامها ياء، مستدلّا بقول العرب: عَزَيْتُهُ إلى أبيه، ووفق هذا فالأصل: عِزْية[1]. ومنهم، كذلك، الأشموني، الّذي جعل الهاء في آخره عوضا من الواو، وأنّ أصلها من عزو[2].

ــ القِبَة: قِبَة الشاة. وذكر ابن منظور أنّ قبة الشاة إذا لم تشدّد، تكون من باب (قبو)، وأنّها هَنة مُتَّصِلَةٌ بِالْكَرِشِ ذاتُ أَطباق، أو عضلة الشاة، وَالْهَاءُ فيها عِوَضٌ مِنَ الْوَاوِ[3]، وأصلها قِبوة. ومعنى: إذا لم تشدّد، أنّها إذا شدّدت، وقيل: القُبّةُ، فاشتقاقها من (قبب)، و"القُبَّة مِنَ الخِيام: بيتٌ صَغِيرٌ مُسْتَدِيرٌ، وَهُوَ مِنْ بُيُوتِ الْعَرَبِ"[4].

ــ القِضَةُ: نِبْتةٌ سُهْلِيَّةٌ، مِنَ الحَمْض، وَالْهَاءُ عِوَضٌ من لامها الياء، "وَإِنَّمَا قَضَيْنا بأَن لَامَهَا يَاءٌ لِعَدَمِ (ق ض و) ووجود (ق ض ي)"[5].

ــ القُلة: وهي لُعبة للصبيان[6]. وأَصلها قُلَوة، وَالْهَاءُ عِوَضٌ من لامها الواو، وضمّ فاؤها؛ لِيَدُلَّ عَلَى الْوَاوِ[7]. وتجمع على:قلون، بضمّ الفاء وكسرها؛ لأنّ المعوّض من لامه هاء التأنيث، إن كان مضموم الأول، جاز في جمعه الضم والكسر[8]. ووقف على القلة ابن جنّي، فبيّن أنّ اشتقاقها من قولهم: قلوت بالقلة، إذا ضربت بها، وأنّ أصلها قُلْوة. ولكنّه لم يعيّن نوع الهاء في آخرها[9].

(1) ابن جني: سر صناعة الإعراب 252/2.

(2) الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك 63/1.

(3) ابن منظور: لسان العرب (قبا) 169/15. وينظر: الفارابي: معجم ديوان الأدب 221/3.

(4) ابن منظور: لسان العرب (قبب) 659/151.

(5) ابن منظور: لسان العرب (قضي) 188/15.

(6) الفراء: معاني القرآن 92/2.

(7) ابن منظور: لسان العرب (قلا) 199/15، (لغا) 252/15. وينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب 252/2، والأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك 63/1.

(8) ابن منظور: لسان العرب (كبا) 214/15. وينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 83/1. 84.

(9) ابن جني: سر صناعة الإعراب 252/2.

ــ الكُرَةُ: وهي الَّتِي يُلعَبُ بِهَا، وأَصلها؛ إمّا كُرْوَةٌ، بسكون الراء، وإمّا كُرَوٌ، بفتحها، وفي الوجهين حُذِفَت لامها الْوَاوُ، وعوّض منها الهاء[1].

. الكبة: بكسر الكاف وضمها: وهي البعرُ، أو المزبلة. وذكر ابن منظور أنّ الكبة اسم ناقص، وأنّ أصله كُبوة، وماثلها بالبنى: ثبة، وقلة، وظبة، ولغة، ولثة، في إلماع إلى أنّ هاءها عوض من لامها. وتجمع الكبة جمعا مكسّرا على الكبا، بضمّ الكاف، وكسرها، وبالواو والنون على كبون، بكسر الكاف، وضمّها، وكِبون جمع كِبة، وكُبون جمع كُبة. وقَدْ حصل من السابق أَن الكُبا والكِبا يَكُونُ مَكْسُورًا وَمَضْمُومًا، فَالْمَكْسُورُ جَمْعُ كِبَةٍ وَالْمَضْمُومُ جَمْعُ كُبَةٍ، وَقَدْ جَاءَ عَنْهُمُ الضَّمُّ وَالْكَسْرُ فِي كِبَة، فَمَنْ قَالَ كِبَة، بِالْكَسْرِ، فَجَمْعُهَا كِبُونَ وكِبِينَ فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، بِكَسْرِ الْكَافِ، وَمَنْ قَالَ كُبَة، بِالضَّمِّ، فَجَمْعُهَا كُبُونَ وكِبُونَ، بِضَمِّ الْكَافِ وَكَسْرِهَا[2].

ومن المشكل، ممّا اتّصل، بالكبة أنّه جاء على الأصل، بفتح الكاف؛ أي: كَبْوة، في حديث: "الْعَبَّاسِ أَنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ قُرَيْشًا جَلَسُوا، فَتَذَاكَرُوا أَحْسَابَهم، فَجَعَلُوا مَثَلَك مَثَلَ نَخلة فِي كَبْوةٍ مِنَ الأَرض"[3]. فذكر ابن منظور أنّ المحدّث لَمْ يَضْبِطْهُ، فَجَعَلَهَا كَبْوَة، بِالْفَتْحِ، و أنّه إن صحت الرِّوَايَةُ بِهَا، "فَوَجْهُهُ أَن تُطْلَقَ الكَبْوة، وَهِيَ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ مِنَ الكَسْح، عَلَى الكُساحة والكُناسة"[4].

ــ اللِّثَة: مَا حَوْلَ الأَسنان. وفي أصلها، وفق كلام ابن منظور، قولان: أحدهما أنّ أصلها لِثَيٌ، وَالْهَاءُ عِوَضٌ مِنَ الْيَاءِ، والآخر، منقول عن ابن جنّي، وأنّها مِنْ لُثْت العِمامة، بمعنى أَدرتها عَلَى رأْسي، واللِّثةُ مُحِيطة بالأَسنان[5]، وعليه فالهاء عوض عن العين؛ الياء. وما عند ابن جنّي غير ذلك، فهو يعدّ الهاء معاقبة للام الكلمة، قال: "ومنها: أنهم قد عاقبوا بين هاء التأنيث وبين اللام، وذلك نحو قولهم: ... ولِثة ولِثًى. أفلا تراهم كيف

(1) ابن منظور: لسان العرب (كرا) 15/219. 220. وينظر: الفارابي: معجم ديوان الأدب 3/220.

(2) ابن منظور: لسان العرب (كبا) 15/231. 214.

(3) ورد الحديث في: (الزمخشوي: الفائق في غريب الحديث3/242) من دون أن تضبط (كبوة).

(4) ابن منظور: لسان العرب (كبا) 15/231. 214.

(5) ابن منظور: لسان العرب (لثي) 15/241.

عاقبوا بينهما، حتى إنهم إذا فقدوا اللام، جاءوا بالهاء"[1]. وتجمع لثة جمع تكسير على لِثًى[2].

ـ اللغة: اللِّسْنُ، وحدّها أَنها أَصوات يُعبِّر بها كلّ قوم عن أغراضهم[3]. واللغة فُعْلةٌ. وذكر ابن منظور أنّ في لامها المحذوف، وأصلها وجهين: الأوّل أنّ لامها واو، والأصل: إمّا لُغَوٌ، وإمّا لُغْوَة، ككُرة، وقُلة، وثُبة، ممّا لاماتها واواوت، والوجه الثاني أنّ لامها ياء، والأصل لُغَي، وأنّ الهاء عوض من لامها المحذوف. وذكر أنّها تجمع جمع تكسير، فيقال: لُغًى، وبالواو والنون[4]، فيقال: لُغِون، وبالتاء، فيقال: لغات، وذكر أنّ في لغات نصبا إعرابين: بكسر التاء، وبالفتح، ومنه قولهم: سمعت لغاتَهم؛ تشبيها لتائها بالتاء الّتي يوقف عليها بالهاء[5]. وذكر، أيضا، أنّ النسبة إلى لغة: لُغَويّ، بضمّ اللام، و أنّه لا يقال: لَغويّ بالفتح[6].

وعقد ابن جنّي في (الخصائص) بابا في القول على اللغة، فشرح تصريفها، وأنّها فعلة من لغوت، بمعنى تكلّمت، وأنّ أصلها لُغَوة، ككرة وقلة وثبة، ولكنّه لم يبيّن نوع هائها[7]. ونبه ابن يعيش على بنية (لغة)، فذكر أنّها تستعمل محذوفة اللام، وتستعمل تامّة، وأنّ أصل لغة: لُغْوَة، مثل نُقْرَة، وثُغرة، ومن التامّة قولهم: سمعت لغاتَهم، بفتح التاء، على اعتبار أنّها اسم مفرد، وأنّهم تمّموها كقولهم: حُلاةٌ وحُلًى، ومُهاة ومهًى[8].

(1) ابن جني: سر صناعة الإعراب 261/2.

(2) ابن منظور: لسان العرب (كبا) 214/15.

(3) وينظر: ابن جني: الخصائص 34/1.

(4) ينظر: ابن منظور: لسان العرب (كبا) 214/15.

(5) ابن منظور: لسان العرب (لغا) 251/15. 252.

(6) ابن منظور: لسان العرب (كبا) 214/15.

(7) وينظر: ابن جني: الخصائص 34/1. وينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب 261/2.

(8) ابن يعيش: شرح المفصل 222/3.

ــ المِائةُ: شرح ابن منظور بنية المائة في غير موضع من (لسان العرب)، فذكرها في (مأي) [1]، وفي (سنه) [2]، وفي (فأي)[3]. وحاصل ما قال فيها، ممّا يتّصل بمقصد هذه الدراسة الآتي:

المائة: ناقش ابن منظور بنية مائة في (مأي)[4]، فذكر أنّها عَدَدٌ مَعْرُوفٌ، وهي من الأسماء الموصوف بها، كقولهم: مررت برجل مائة إبله. وفي أصلها قولان؛ أحدهما أنّ أصلها مِئَي (مِئَي)، مثال: مِعًى، والثاني أنّ أصلها مِئْيٌ، ويشهد للقول الثاني قولهم: "سَمِعْتُ مئية، فِي مَعْنَى مِائةٍ"، والهاء عوض من الياء.

وتجمع المائة بالواو والنون، فتكون النون علامة الجمع، فيقال: هذه مئون، ورأيت مئين، بكسر الميم، وبعض العرب يضمّها، فيقول: مُؤُونَ، أو تكون النون محلّا للحركة الإعرابية رفعا، ونصبا، وجرّا، فيقال: هذه مئينٌ، وفي تقدير هذا الوجه قولان: القول الأوّل أنه فِعْلِينٌ، مثل غِسْلِينٍ، مَحْذُوفَةً، إِلَّا أَنه جَمْعٌ شاذ... وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنّه على وزن فَعِيل، وَكسرت الْفَاءُ لِكَسْرَةِ مَا بَعْدَهَا. ووفق القول الثاني يَجْعَلُ النُّونَ فِي آخِرِهِ بَدَلًا مِنَ الْيَاءِ. وتجمع، كذلك، بالألف والتاء، فيقال: مئات مثل مِعاتٍ.

وتجمع المائة، أيضا، جمع تكسير، فيقال: مِئٌ مِثَالُ مِعٍ، كما قالوا في جمع لثة: لثًى، بطرح هاء العوض، مثل: تمرة، وتمر. وهو جمع أَنكره سِيبَوَيْهِ، معتلّا بأنّ "بَنَاتَ الْحَرْفَيْنِ لَا يُفعل بِهَا كَذَا، يَعْنِي أَنهم لَا يَجْمَعُونَ عَلَيْهَا مَا قَدْ ذَهَبَ مِنْهَا فِي الإِفراد، ثُمَّ حذفَ الْهَاءِ فِي الْجَمْعِ؛ لأَن ذَلِكَ إِجحاف فِي الِاسْمِ"، كما أنّ بنات الحرفين لا تجمع جمع الاسم الذي لا يفارق واحده إلّا بالهاء، إذ لا يقال: خمس تمر؛ وعليه فالوجه أن يقال: المئِيُّ، بكسر الميم، وبضمّها على زنة: فُعُول؛ أي: بردّ الياء المحذوفة.

وناقش اشتقاق (المائة) ابن جنّى، فأكّد أنّها محذوفة اللام، وأنّها لامها ياء، بدليل قولهم: رأيت مئيا، في معنى مائة، وأنّ ابن الأعرابيّ قال "في بعض أماليه: إن أصل مائة: مئية"[5].

(1) ابن منظور: لسان العرب (مأي) 269/15.

(2) ابن منظور: لسان العرب (سنه) 501/13

(3) ابن منظور: لسان العرب (فأي) 145/15.

(4) ابن منظور: لسان العرب (مأي) 269/15.

(5) ابن جني: سر صناعة الإعراب 251/2.

(4)
أحكام عامّة تتّصل ببنات الحرفين

أوّلا: جمع ما فيه هاء العوض:

أذكر ابتداء أنّ بنات الحرفين، مما حذف منه فاء الكلمة، أو عينها، أو لامها، وعوّض منه الهاء؛ أذكر أنّ هذا النوع من الكلم منه ما يصحّ أن يجمع جمعا مسلّما مذكرا بالواو والنون، ومؤنّثا بالألف والتاء، وجمع تكسير، ومنه ما لا يصحّ فيه الجمع المسلّم، فيقتصر في جمعه على التكسير.

وأشير إلى أنّ الذي يجمع بالواو والنون الاسم، والصفة، وفق حدود حدّها أهل العلم، وإن كان في بعضها خلاف. أمّا الاسم فيجب أن يكون مفردا غير مركّب، علما، عاقلا، خاليا من هاء التأنيث؛ وأمّا الصفة، فيجب أن تكون صفة لمذكر عاقل، خالية من هاء التأنيث، ليست من باب أفعل فعلاء، ولا فعلان فعلى، ولا مما يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث[1]. وما يعنينا، هاهنا، ما اتّصل بجمع ما جاءت فيه الهاء عوضا عن المحذوف.

وليس المحذوف منه حرف، وفيه الهاء عوض منه، يصحّ جمعه بالواو والنون. فمحذوف الفاء نحو: عدة، وزنة لا يجمع بالواو والنون، فلا يقال: عدون، وزنون، وقد شذّ لدون جمع لدة، ولكن إذا نقل محذوف الفاء إلى العلميّة، وسمّي المذكّر، فإنّه يجمع بالواو والنون، فيقال: عدون، وزنون[2].

وأشير، أيضا، إلى حركة فاء البنية المجموعة بالواو والنون. فقد ذكر ابن منظور أن المعوّض من لامه هاء التأنيث، إن كان مضموم الأول، كقُلة وثُبة، جاز في جمعه وجهان؛ الضمّ، والكسر، وهو الأكثر، فيقال: قُلون، وقِلون، وثُبون، وثِبون[3]. وذكر غيره أنّ ما كان مفتوح الأوّل كسرت فاؤه في الجمع، فيقال: سنون، ومئون، وأنّ ما كان

(1) الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك 59/1.

(2) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح 71/1.

(3) ابن منظور: لسان العرب (كبا) 214/15.

مكسور الفاء، لم يغير في الجمع، فيقال: عِضين وعِزين[1]. وهذا ذكره سيبويه، وبيّن علّته، إذ ذكر "أنّهم إذا جمعوا بالواو والنون، كسروا الحرف الأوّل، وغيروا الاسم. وذلك قولهم: سنون وقلون وثبون ومئون، فإنّما غيروا أوّل هذا؛ لأنّهم ألحقوا آخره شيئا، ليس هو في الأصل للمؤنث، ولا يلحق شيئا فيه الهاء ليس على حرفين. فلما كان كذلك غيّروا أوّل الحرف كراهية أن يكون بمنزلة ما الواو والنون له في الأصل، نحو قولهم: هنون ومنون وبنون. وبعضهم يقول: قُلون: فلا يغيّر، كما لم يغيروا في التاء[2]".

فكما ترى ساوى سيبويه، وفق أمثلته، بين مكسور الأوّل، ومضمومه، ولكنّه أصّل أن المعوّض من لامه هاء التأنيث، إن كان مفتوح الأول، أو مكسوره، كسَنة ومِائة، لم يجز في جمعه بالواو والنون إلّا الكسر، فيقال: سنون، ومئون[3].

وأشير، كذلك، إلى أنّ سيبويه أصّل أنّ ما كان من بنات الحرفين، وفيه هاء العوض، لا يردّ المحذوف منه حين يجمع بالواو والنون، بل يردّ الذاهب منه حين يجمع جمعا مكسّرا، ووازن بين جمع نحو ذلك بالواو والنوان، وبالألف والتاء، فذكر أنّ الجمع بالألف والتاء أقل، وبالواو والنون أعمّ؛ وذلك قوله: "وقد يكسَّرون هذا النحو على بناءٍ يردُّ ما ذهب من الحرف. وذلك قولهم: شفةٌ وشفاهٌ وشاةٌ وشياهٌ، تركوا الواو والنون حيث ردُّوا ما حذف منه ... ولأن الجمع بالتاء أقل، والجمع بالواو والنون أعمُّ"[4].

وذكر ابن مالك، أيضا، أنّ المعوّض من لامه، وجمع بالواو والنون، ووجد له جمع تكسير، قليل، من مثل برة، وأنّها جمعت: برى وبرات وبرون، وظبة، فقد جمعت: ظبا، وظبات، وظبون، وكذلك المعوّض من فائه، وجمع بالواو والنون، نحو: رِقة ورقون، ولدة، ولدون، وحشة وحشون[5].

وألمح ابن منظور إلى أنّ بعض ما جمع بالواو والنون، وهو ليس منه، ولم تظهر الهاء في مفرده المفترض، جعل جمعه بالواو والنون عوضا من الهاء المقدّرة في هذا المفرد المفترض. قال: "البُرَحِينَ، بِكَسْرِ الْبَاءِ وَضَمِّهَا ... كأَن وَاحِدَ البِرَحِينَ بِرَحٌ، وَلَمْ يَنْطِقْ بِهِ إِلّا

(1) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح 71/1.

(2) سيبويه: الكتاب 598/3.

(3) ابن مالك: شرح التسهيل 83/1. 84.

(4) سيبويه: الكتاب 598/3.

(5) ابن مالك: شرح التسهيل 1/ 84.

أنه مُقَدَّرٌ، كأَن سَـبِيلُهُ أَن يَكُونَ الْوَاحِدُ بِرَحة، بالتأْنيث ... فَلَمَّا لَمْ تَظْهَرِ الْهَاءُ فِي الْوَاحِدِ جَعَلُوا جَمْعَهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، عِوَضًـا مِنَ الْهَاءِ الْمُقَدَّرَةِ"[1]. وألمح ابن منظور مرّة أخرى إلى قيمة الواو والنون، هاهنا، فذكر أنّه "إنما جَازَ جَمْعُ هَذَا وَنَحْوِهِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ؛ لأَنها أَسـماء مَجْهودة مُنْتَقَصَـة"[2]؛ وذلك لأنّ فائها، ولامها قد حذفت[3]، فيكون الواو والنون عوضا من الحرف المحذوف[4].

وقريب من معنى قيمة الواو والنون، وفق بيان ابن منظور، أنّ ابن مالك ذكر أنّ الجمع بالواو والنون، لكلّ ما خرج عن قياس هذا الجمع، هو عوض من جمع تلكم البنى جمع تكسير. وكذا ذكر ابن مالك أنّ بعض ما كانت فيه الهاء عوضا عن المحذوف، ولم يجمع بالواو والنون، و اقتصر في جمعه على التكسير، نحو شفة وشفاه كان تكسيره عوضا واستغناء عن جمعه بالواو والنون[5]. وسأفصل في جمع ما فيه الهاء عوض من المحذوف، وفق الآتي:

1) جمع ما حذف فاؤه:

ألمح ابتداء إلى أنّ من أهل العربيّة من ذكر أنّ ما حذف فاؤه، وعوض منه الهاء، جمعت العرب بعضه جمعا مسلّما بالواو والنون، قال ابن جنّي: "ولم نرهم جمعوا شيئًا، مما حذفت عينه بالواو والنون، إنما ذلك فيما حذفت لامه، نحو: سِنُون، وعِضُون، أو فاؤه، نحو: لِدُون"[6]. وألمح، أيضا، إلى أنّ منهم من ذكر أنّ المعوّض من فائه هاء في آخره، وجمع بالواو والنون، قليل، نحو: رِقة ورقون، ولدة، ولدون، وحشة وحشون[7]. وألمح، كذلك، إلى أنّ منهم من عدّ ذلك شاذا[8]، إلّا أن تنقل البنية إلى باب

(1) ابن منظور: لسان العرب (برح) 410/2.

(2) ابن منظور: لسان العرب (رأي) 302/14.

(3) ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب 248/2.

(4) وينظر: ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 374/3.

(5) ابن مالك: شرح التسهيل 83/1.

(6) ابن جني: سر صناعة الإعراب 251/2.

(7) ابن مالك: شرح التسهيل 1/ 84.

(8) الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك 63/1. وينظر: الأزهري: شرح التصريح 71/1.

العلميّة، فيقال في عدة، وزنة علمين: عدون، وزنون[1]، وإذا لم ينقل إلى باب العلميّة، فلا يصح فيه هذا الجمع[2].

ومن النافع، هاهنا، أن أنبّه أنّ الفرّاء لم يجز أنْ تلزم الياء جموع بنى ما نقص من أوّله؛ فائه، وتعرّب نونه بالحركات، كما جاز ذلك في بنى ما نقص من لامه، فلم يجز أن تقول: رأيت لدينَك، بل يجب إجراؤه على التمام، وأن تقول: رأيت لديك، قال: "وما كَانَ من حرف نُقص من أوّله مثل زِنة ولدة ودِيَة، فإنه لا يُقاس عَلَى هَذَا؛ لأنّ نقصه من أوّله، لا من لامه. فما كَانَ منه مؤنثًا أو مُذكرًا، فأجرِهِ عَلَى التامّ، مثل الصالِحين والصالِحات. تقولُ رأيت لداتِك ولِدِيكَ، ولا تقل لِدِينَك ولا لداتَك، إلّا أن يغلط بِهَا الشاعر، فإنه ربَّما شبّه الشيء بالشيء إذا خرج عَن لفظه"[3].

وذكر ابن منظور جموعا بالألف والتاء لما حذف فاؤه، نحو: فئات[4]، وشِياتٍ ولِداتٍ ومِئاتٍ[5]، وغير ذلك. وذكر الفرّاء هذا الجمع، ونبّه أنّ مثله لا يصح أن تعرّب تاؤه نصبا بالفتح، كما صح ذلك في محذوف اللام، من نحو: لغات، وثبات، وغير ذلك، فلا يقال: رأيت لداتَك، إلّا أنْ يغلط بذلك الشاعر[6].

وأمّا جمع هذا الضرب من الأبنية جمع تكسير، فلم أجد ابن منظور عيّن جمعا، لأيّ لفظة، والظاهر أنّه لا يكسّر. قال: "والإِرَةُ: مَوْقِدُ النَّارَ، وَقِيلَ: هِيَ النَّارُ نَفْسُهَا، وَالْجَمْعُ إِراتٌ وإِرُون عَلَى مَا يَطَّرِدُ فِي هَذَا النحو، ولا يُكَسَّرُ"[7].

2) جمع ما حذف عينه:

نصّ أهل اللغة، ومنهم ابن جنّي على أنّ العرب لم تجمع "شيئًا مما حذفت عينه بالواو والنون"[8].

3) جمع ما حذف لامه:

(1) الأزهري: شرح التصريح 71/1.

(2) الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك 63/1، والأزهري: شرح التصريح 71/1.

(3) الفراء: معاني القرآن 93/2.

(4)ابن منظور: لسان العرب (فأي) 145/15

(5) ابن منظور: لسان العرب (فيأ) 127/1.

(6) الفراء: معاني القرآن 93/2.

(7) ابن منظور: لسان العرب (وأر) 270/5.

(8) ابن جني: سر صناعة الإعراب 251/2.

أشـــير ابتداء إلى أنّ أهل اللغة ألمعوا إلى أنّ العرب تجمع ما حذفت لامه بالواو والنون، قال ابن جنّي: "ولم نرهم جمعوا شـــيئًا، مما حذفت عينه بالواو والنون، إنما ذلك فيما حذفت لامه، نحو: سِنُون، وعِضُون"[1].

وفي أثناء بيانه الأبنية الّتي حذف لاماتها، وعوّض منها الهاء في آخرها، أورد ابن منظور جموعا لبعض هذه الأبنية بالواو والنون. ومن ذلك ممّا ذكره ابن منظور: عضـــة وعضـــين[2]، كقولـه تعـالى: {الَّـذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِـــينَ} [الحج: 91]، وعزة وعزين[3]، كقوله تعالى: {عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّـــمَالِ عِزِينَ} [المعارج: 37]، وســـنة وســـنين[4]، كقوله تعالى: {كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ} [المؤمنون: 112] وثبة وثبين[5]، وكبة وكبون[6]، وقلة وقلون[7]، ولغة ولغون[8]، وغير ذلك.

وألمح ابن منظور إلى أنّ هـذا الجمع منقـاس مطّرد. قـال: "والجمع فئـات، وفئون عَلَى مَا يَطَّرِدُ فِي هَذَا النَّحْوِ"[9]. وقال: :"وَالْجَمْعُ إِراتٌ وإِرُون عَلَى مَا يَطَّرِدُ فِي هَذَا النحو"[10]. وقـال: "والرِّئَة، تُهْمَزُ وَلَا تُهْمَزُ: مَوْضِـــع النَّفَس والرِّيحِ مِنَ الإِنْســـانِ وَغَيْرِهِ، وَالْجَمْعُ رِئَاتٌ ورِئُون، عَلَى مَا يَطّرِد فِي هَذَا النَّحْوِ"[11].

وأصّـــل النحاة لمثل هذا الجمع، فأجازوا أن تجمع بالواو والنون كلّ كلمة ثلاثيّة، حذفت لامها، وعوّض منها هاء التأنيث، ولم تكسّـــر، ولكنّهم جعلوه من الشـــاذّ المقيس، وعدّوه ملحقا به، وأمّا ما جمع جمع تكسير، نحو: شاة، وشياه، وشفة وشفاه، فلا يجمع

(1)ابن جني: سر صناعة الإعراب 251/2.

(2) ابن منظور: لسان العرب (عضه) 515/13. 516. وينظر: (وحش) 369/6، و ابن مالك: شرح التسهيل 84/1.

(3) ابن منظور: لسان العرب (وحش) 369/6.

(4) ابن منظور: لسان العرب (سنه) 501/13، و(سنا) 405/14.

(5) ابن منظور: لسان العرب (كبا) 214/15.

(6) ابن منظور: لسان العرب (كبا) 214/15.

(7) ابن منظور: لسان العرب (كبا) 214/15. وينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 83/1. 84.

(8) ابن منظور: لسان العرب (لغا) 252/15.

(9) ابن منظور: لسان العرب (فأي) 145/15

(10) ابن منظور: لسان العرب (رأر) 270/5.

(11) لسان العرب (رأي) 302/14. 303.

بالواو والنون، وما ورد بالواو والنون كقولهم في ظبة: ظبون، فعدّ النحاة مثل هذا شاذا[1]؛ لأنّه كُسّر.

وذكروا أنّ ما حذف لامه، وعوّض من المحذوف هاء، وجمع جمعا مسلّما بالواو والنون، ووجد له جمع تكسير؛ ذكروا أنّه قليل في كلامهم، كقولهم في برة: برى، وبرات، وبرون، وقولهم في ظبة: ظبا، وظبات، وظبون[2]. ومن هذا النوع، ممّا ذكره ابن منظور، مائة، وأنّها تجمع: مِئاتٌ ومِئُونَ ومِئٌ مِئَالُ مِعٍ، وذكر أنّ سيبويه أَنكر جمع التكسير (مِئٌ)، معتلّا بأنّ "بَنَاتَ الْحَرْفَيْنِ لَا يُفعل بِهَا كَذَا، يَعْنِي أَنهم لَا يَجْمَعُونَ عَلَيْهَا مَا قَدْ ذَهَبَ مِنْهَا فِي الإِفراد، ثُمَّ حذفَ الْهَاءِ فِي الْجَمْعِ؛ لأَن ذَلِكَ إِجحاف فِي الِاسْمِ"[3].

وذكر الفرّاء أنّ من العرب مَن يلزم بعض ما حذف لامه الياء على كلّ حال، ويُعرّب نونها، وممّا ذكره: العضينُ، والقلينُ، والبرينُ، والثبينُ، والعزينُ، ثمّ بيّن أصحاب هذه اللغة، وعلّة ذلك بقوله: "وهي كثيرة فِي أَسَد وَتَمِيم وَعَامِر... و إِنَّما جاز ذَلِكَ فِي هَذَا المنقوص الَّذِي كَانَ عَلَى ثلاثة أحرف، فنقصت لامه، فلمّا جَمعوهُ بالنون، توهّموا أَنَّهُ فُعُول، إذ جاءت الواو، وهي وَاوُ جماع، فوقعت فِي موضع الناقص، فتوهّموا أنها الواو الأصليّة، وأَنَّ الحرف عَلَى فُعُول. أَلا ترى أَنَّهم لا يقولون ذَلِكَ فِي الصالِحين والمسلمين، وما أشبهه"[4].

وأمّا جمع هذا الضرب من الأبنية بالألف والتاء، فإشارت ابن منظور تؤكّد أنّ بعض البنى، ممّا حذف لامه، وعوّض منه الهاء يجمع بالألف والتاء، بشرط ألّا يكون له جمع تكسير، وأنّ علامة الجمع هذه تجعل عوضا من عدم تكسيره على البناء الّذي يكسّر عليه مثله، "وأنّهم يَسْتَغْنُونَ بالأَلف وَالتَّاءِ عَنِ التَّكْسِيرِ، وَبِعَكْسِ ذَلِكَ"[5]، ومن هذه الجموع الّتي ذكرها: فئات[6]،وشِياتٍ ولِداتٍ ومِئاتٍ[7]، وغير ذلك، وألمح إلى أنّ هذا

(1) الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك 63/1.

(2) ابن مالك: شرح التسهيل 84/1.

(3) ابن منظور: لسان العرب (مأي) 370/15.

(4) الفراء: معاني القرآن 92/2. 93.

(5) ابن منظور: لسان العرب (عير) 624/4.

(6) ابن منظور: لسان العرب (فأي) 145/15

(7) ابن منظور: لسان العرب (فيأ) 127/1.

الجمع منقاس مطّرد. قال: "والجمع فئات، وفئون عَلَى مَا يَطَّرِدُ فِي هَذَا النَّحْوِ"[1]. وقال: وَالْجَمْعُ إِراتٌ وإِرُون عَلَى مَا يَطَّرِدُ فِي هَذَا النحو"[2]. وقال: "والرِّئَة، تُهْمَزُ وَلَا تُهْمَزُ: مَوْضِع النَّفَس والرِّيح مِنَ الإِنْسانِ وَغَيْرِهِ، وَالْجَمْعُ رِئَاتٌ ورِئُون، عَلَى مَا يَطّرِد فِي هَذَا النَّحْوِ"[3].

وكان سيبويه أصّل لجمع بنات الحرفين، ممّا حذف لامه، وعوّض منه الهاء، جمعا مسلّما بالألف والتاء، فذكر في جمعه وجهين: أن يجمع من دون أن يردّ ما ذهب منه، كقولهم: فئة وفئات، وشية وشيات، وثبة وثبات، وقلة وقلات، والوجه الآخر أن يردّ ما ذهب منه، كقولهم: سنة وسنوات، وعضة وعضوات[4].

وممّا يحدر ذكره أنّ من البنى الّتي جمعت بالألف والتاء، ولم يردّ المحذوف، فيه إعرابان نصبا. ففي أثناء بيانه تصريف لغة، وأصلها ذكر ابن منظور أنّ في لغات نصبا إعرابين: بكسر التاء، وبالفتح، ومنه قولهم: سمعت لغاتَهم؛ و أنّه فتح التاء تشبيها لها بالتاء الّتي يوقف عليها بالهاء[5].

وناقش إعراب بعض هذه البنى نصبا بالفتحة جماعة من النحاة، منهم الفرّاء، إذ أشار إلى أنّ التاء في قولهم: الثبات واللغات، ينبغي أن تكون مخفوضة في النصبّ والجرّ، كالصالحات، والأخوات، و أنّه ربّما فتحت في النصب، وكسرت في الجرّ، وحمل ذلك على التوّهم؛ توهمّ أنّ التاء هاء، وأن الألف قبلها أصلية من الفعل، يريد أنها تعامل معاملة المفرد، كما أنّ الفرّاء منع مثل هذا الإعراب فيما حذف فاؤه، و أنّه يجب إجراؤه عَلَى التامّ: مثل الصالِحات، تقولُ: رأيت لداتِك، ولا تقل لداتَك "إلّا أن يغلط بِهَا الشاعر، فإنه ربَّما شبّه الشيء بالشيء إذا خرج عَن لفظه"[6].

ومنهم ابن مالك، إذ ذكر أنّ ثُبات، ونحوه من جمع المحذوف اللام المعوّض منها التاء، المشهور نصبه بكسرة، وأنّ نصبه بفتحة لغة لبعض العرب[7]. ومنهم ابن هشام

(1) ابن منظور: لسان العرب (فأي) 145/15

(2) ابن منظور: لسان العرب (رأر) 270/5.

(3) لسان العرب (رأي) 302/14. 303.

(4) سيبويه: الكتاب 598/3.

(5) ابن منظور: لسان العرب (لغا) 251/15. 252.

(6) الفراء: معاني القرآن 93/2.

(7) ابن مالك: شرح الكافية الشافية 206/1.

الّذي ذكر أنّ علّة فتح التاء نصبا كون الكلمة محذوفة اللام[1]. ومنهم الأُشْمونيّ الّذي نقل عن الكوفيين[2] نصب ما جمع بالألف والتاء بالفتحة مطلقا، وأنّ هشاما قيّده فيما حذفت لامه[3]، ولكنّ ضيفا وسع النقل عن هشام، وضمّ إلى محذوف اللام محذوف الفاء نحو عدات[4]. ومنهم ابن يعيش الّذي أخذ مضمون مذهب الفراء، من غير عزوه إليه، فاعتلّ لنصب لغات وثبات بالفتحة بأنهما يحتملان أن تكونا اسمين مفردين، وأن "أصل ثُبَةٍ: ثُبْوَةٌ، وأصل لُغَةٍ: لُغْوَةٌ، مثل: نُقْرَةٍ، وثُغرَةٍ، وإن كان استعمالُهما بحذف اللام، إلّا أنّهم تمّموهما، كقولهم: حُلاةٌ، وحُلى، ومُهاةٌ، ومُهَى"[5]. ومنهم الأزهري، إذ ذكر أنّ نصب الجمع بالألف والتاء المزيدتين بالكسرة مطلقا، هو الغالب، و أنّه ربما نصب بالفتحة، وهو لغة، وأنّ ثعلبا خصّه بمحذوف اللام الّذي لم تردّ إليه في الجمع، نحو قولهم: سمعت لغاتهم، بفتح التاء. وذكر الأزهري علّتين في نصبه بالفتحة: هما "تشبيها لهذه التاء الّتي تبدل في الوقف هاء، أو جبرا لما فاته من حذف لامه"[6].

وأما جمع ما حذف لامه من بنات الحرفين جمع تكسير، فذكر منه ابن منظور جملة من البنى منها ما ردّ المحذوف منه، من مثل: شفه وأنّها تجمع جمع تكسير شفاه[7]، ومنها ما لم يردّ، كجمع لثة جمع تكسير على لِثًى[8]، ومائة، على مِئٌ مِئَالٌ[9]، ولغة على لُغًى[10]، وكبة على كبا[11]، وبرة على: برًى[12] وغير ذلك. وظاهر أنّ في هذه الجموع وجهين ردّ المحذوف، وتركه. وقد وضّح سيبويه طريقة جمع ما كان من بنات الحرفين جمع تكسير، فذكر فيه وجهين: أن يجمع على بناء من دون

(1) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 86/1.

(2) وكما تبدّى من مذهب الفرّاء فعزوه ذلك إلى الكوفيين غير صحيح.

(3) الأشمونيّ: شرح الأشموني لألفية ابن مالك 70/1. وينظر: السيوطي: همع الهوامع 83/1.

(4) ضيف: المدارس النحوية ص 190.

(5) ابن يعيش: شرح المفصل 222/3.

(6) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح 81/1.

(7) ابن منظور: لسان العرب (شفه) 506/13. 507،

(8) ابن منظور: لسان العرب (كبا) 214/15.

(9) ابن منظور: لسان العرب (مأي) 269/15.

(10) ينظر: ابن منظور: لسان العرب (كبا) 214/15.

(11) ابن منظور: لسان العرب (كبا) 231/15. 214.

(12) ابن منظور: لسان العرب (بري) 71/14. وينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 84/1.

أن يردّ ما ذهب منه، والوجه الآخر أن يجمع على بناء يردُّ ما ذهب من الحرف، كقولهم: شــفةٌ وشفاهٌ"[1].

ثانيا: تصغير ما عوض فيه الهاء:

أذكر ابتداء أنّ هاء العوض هي هاء للتأنيث، وهاء التأنيث حرف لا يعتدّ به عند تصــغير الكلمة، غير أنّها تُعاد إليها بعد التصغير. قال السيرافي: "...وفي (شفة): (شفهة)؛ لأن هاء التأنيث لا يعتد بها، وأصله (شفهة) والهاء لام الفعل"[2].

وأصل سيبويه لتصغير بنات الحرفين عامّة، فأعلمَ "أنَّ كلّ اسمٍ كان على حرفين، فحقرته رددته إلى أصله حتَّى يصير على مثال فعيلٍ، فتحقير ما كان على حرفين، كتحقيره لو لم يذهب منه شيء وكان على ثلاثة، فلو لم تردده، لخرج عن مثال التحقير، وصار على أقل من مثال فعيلٍ. فذكر تصــغير ما وقع فيه الهاء عوضــا عن المحذوف فاءً، وأنّ فيه وجهين: ردّ الفاء المحذوفة، وهي الواو، أو قلب الواو همزة، للضّــمّة الّتي فيها، فتقول في تصــغير عدة وزنة وشــية: وزينةٌ، وعيدةٌ، وشــيّة، أو تقول: أعيدة، وأزينة، وأشــيّة، وذكر تصــغير ما حذف منه العين، فذكر بنى ليس فيها الهاء عوضــا من الحرف الســاقط، من مثل مذ، وأنّها تصــغّر على مُنيذ، كما ذكر، أيضــا، بنى حذف لامها، وفيها الهاء عوض من لامها، من مثل شــفة، وســنة وعضة، وأنّ تصــغّير شــفة: شــقيهة، وســنة: ســنيّة، وســنيهة، وعضة: عضيهةٌ، وعضيّةٌ[3].

ولم أجد ابن منظور، في حدود علمي، ذكر بنية حذف فاؤها مصــغّرة، ولكنّه ذكر بنى حذف لامها، وأنّ تصــغيرها يكون بردّ اللام، كإشــارته إلى أنّ تصــغير ســنة: سُــنَيْهَة وسُنَيَّة[4]، وشفة: شُفَيْهة"[5]، وغير ذلك[6].

ولم يذكر ابن منظور، ولا غيره، في حدود اطّلاعي، شيئا عن تصغير ما حذف عينه، وعوّض من الحرف الذاهب هاء، ولكنّ سيبويه، كما سبق، ذكر كيفيّة تصغير ما حذف

(1) سيبويه: الكتاب 3/598. 599.

(2) السيرافي: شرح كتاب سيبويه 4/193.

(3) سيبويه: الكتاب 3/449 وما بعدها.

(4)ابن منظور: لسان العرب (سنه) 13/501.

(5) ابن منظور: لسان العرب (شفه) 13/506.

(6) ينظر: ابن منظور: لسان العرب (ثوب) 1/244. 243، و(عضه) 13/516، و(رأي) 14/303.

عينه، وليس في البنية هاء عوضا عن المحذوف، فذكر أنّ تصغير (مذ)، و(سل) اسمي رجلين: منيذ، وسؤيل[1]؛ وقياسا على هذا يكون تصغير لمة، اسم رجل: لؤيمة.

ثالثا: النسبة إلى ما عوض فيه الهاء:

وليست النسبة إلى ما حذف منه فاؤه، وعوّض منه الهاء بمطّرد في الجميع. فبعضه يرد المحذوف وقت النسبة إليه، وبعضه لا يردّ.

ففي النسبة إلى ما حذف فاؤه، وعوّض منه الهاء نبّه ابن منظور إلى أنّ في النِّسْبَة إلى زِنةٍ وجهين: زنيٌّ، من دون أن تردّ الواو الساقطة، ووزْنَويّ بردّها، وزيادة واو قبل ياء النسبة، وهو مذهب الفرّاء، ونبّه، أيضا، إلى أنّ النسبة إلى عدة: عِديّ، بلا ردّ للمحذوف، وأنّ الفرّاء: يقول: عِدَويّ، بعدم ردّ المحذوف، وزيادة واو قبل ياء النسبة؛ ونبه كذلك إلى أنّ النسبة إلى شية تكون برد المحذوف: وشويّ، و أنّه يقال: شِيَويّ[2]. ووجه النسبة الثانية أنّ شية محذوف اللام، وأنّ الأصل: شيوة[3]. ومسألة الردّ من تركه تتبع لام الكلمة، فإن كانت حرفا صحيحا، كزنة، وعدة امتع ردّ الفاء، وإن كان اللام حرف علّة، كـ(شية)، وجب الردّ.

وما ذكره ابن منظور من عدم الردّ في النسبة إلى ما ذهبت فاؤه، نحو: زنة، وعدة، هو مذهب سيبويه؛ ذلك أنّ سيبويه يوجب عدم الردّ، محتجّا ببعد الفاء الساقطة عن ياء النسبة؛ "لأنّها - أي الفاء - لو ظهرت، لم يلزمها اللام لو ظهرت من التغير، لوقوع الياء عليها"[4]. واعتلال سيبويه، كما ترى، غامض، يريد: "لأنّه لو ظهر ما كان يتغير بدخول ياء النسبة، كما يتغير لام (الفعل)، وينكسر من أجل الياء"[5]. وأشار الفارسيّ إلى علّة عدم ردّ الفاء، و أنّه لا يقال: وِعديّ، ولا وِزنيّ؛ لأنّ الفاء لمّا لم تردّ في الجمع بالتاء، ولا في التثنية، و أنّه لا يقال: وِعدات، ولا وعدان، لم تردّ الفاء كذلك في النسب[6].

(1) سيبويه: الكتاب 450/3، والسيرافي: شرح كتاب سيبويه 193/4.

(2) ابن منظور: لسان العرب (وعد) 462/3.

(3) ينظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه 192/4.

(4) سيبويه: الكتاب 369/3.

(5) السيرافي: شرح كتاب سيبويه 120/4.

(6) الفارسي: التعليقة على كتاب سيبويه 203/3.

وأمّا ما حذف لامه، نحو شــفه، وعضــة فذكر ابن منظور أنّك "إذا نسَــبْتَ إِلَيْهَا، فأَنْت بِالْخِيَارِ، إِن شــئتَ تَرَكْتَهَا عَلَى حَالِهَا وقلتَ شــفِيٌّ، مثال دَمِيٍّ ويَدِيٍّ وعَدِيٍّ، وَإِنْ شِئْتَ شَفَهِيٌّ"[1]، ومثله النسبة إِلى عِضَهٍ: عِضَوِيٌّ وعِضَهِيٌّ[2].

وكذا ذكر سـيبويه حين أراد بيان كيفية النسـبة محذوف اللام نحو: ثبة، وشـفة فذكر أنّك بالخيار إن شئت رددت المحذوف، وإن شئت تركته على حاله[3]، "... ومن ذلك، أيضا قولهم في ثبةٍ: ثبيٌّ وثبويٌّ، وشفةٍ: شفيٌّ وشفهيٌّ". غير أنّ سيبويه لم يسلك المسلك نفسـه إذ نسـب إلى عضـة، فردّ المحذوف منها، وهو الواو، فقالوا: عضـويّ[4]، ولم يذكر النسبة إليها محذوفة الهاء، لكنه قال: "... وجعل الذي ذهب الواو، فإنَّه يقول: عضويٌّ. وأما من جعله بمنزلة المياه، وجعل الواحدة عضاهةً، فإنه يقول: عضاهيٌّ"[5]. وكأنّه يشير إلى أنّ العرب لم تنسب إليها مفردة، محذوفة الهاء، و إنّما نسبت إلى مفرد الجمع عضاه، وفيه الهاء الأصليّة، وماثلها بكلمة: مياه.

رابعا: حذف هاء العوض:

ألمح أهل اللغة إلى حذف هاء العوض و إثباتها، وأنّ الأصـل فيها أن ثبت في بنات الحرفين؛ لأنّ في حذفها إجحافا في بنيتها. وقد ورد معنى هذه العلّة لدى ابن منظور، إذ ألمح إلى أنّ بَنَاتَ الْحَرْفَيْنِ لَا يُجمع عليها حذف أصل من أصولها، ثمّ حذف الهاء[6]، إلّا أن تكون البنية مضافة، وفق رأي الفرّاء، وجعل منه قول الشاعر:

إِنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فانجَرَدُوا، ... وأَخْلَفُوكَ عِدى الأَمرِ الَّذِي وَعَدُوا

والتقدير: عِدَةَ الأَمر، فَحَذَفَ الْهَاءَ عِنْدَ الإِضـافة[7]. ومعنى هذه المباحثة ذكره الفارابيّ، إذ ذكر أنّ هاء العوض لا تكاد تحذف إلّا عند الإضافة، ويعدّ المضاف إليه كأنّه عوضا، وبدلا منها، كقوله تعالى: (و إقام الصَّلاةِ و إيتاءِ الزَّكاةِ)، ثمّ ذكر أنّ عدم الحذف

(1) ابن منظور: لسان العرب (شفه) 506/13.

(2) ابن منظور: لسان العرب (عضه) 517/13.

(3) سيبويه: لكتاب 357/3. 359.

(4) سيبويه: الكتاب 360/3.

(5) سيبويه: الكتاب 337/3.

(6) ابن منظور: لسان العرب (مأي) 269/15.

(7) الفراء: معاني القرآن254/2.

أكثر، ومنه قوله تعالى: (يومَ ظَعْنِكُمْ ويَوْمَ إقامَتِكُمْ)[1]. وكذا ذكر الشاطبي أنّ الأصل في هاء العوض أن تلزم البنية المعوّض منها حرف محذوف، و أنّه يجوز حذفها، وهو قليل[2].

خامسا: الجمع بين العوض والمعوض منه:

ألمح إلى معنى هذه المباحثة ابن منظور، إذ قال: "إنما يُعَوَّضُ مِنَ الشَّيْءِ إذا فُقِدَ وَذَهَبَ، فأَما إِذا كَانَ مَوْجُودًا فِي اللَّفْظِ، فَلَا وَجْهَ لِلتَّعْوِيضِ مِنْهُ"[3]. وقد أشير ضمنا، في أثناء نقاش البنى الّتي ذهب منها حرف، وعوّض منه الهاء، إلى امتناع الجمع بين العوض والمعوض منه. وهذا أصل ظاهر في الفكر النحويّ. قال ابن جنّي: " ومنها: أنهم قد عاقبوا بين هاء التأنيث وبين اللام، وذلك نحو قولهم: "بُرة وبرًا، ولُغة ولُغًى، وظُبة وظبًى ولِثة ولِثًى. أفلا تراهم كيف عاقبوا بينهما، حتى إنّهم إذا فقدوا اللام، جاءوا بالهاء، فقالوا: برة، وظبة"[4].

وقد تبدّى، في أثناء درس البنى ذات العلاقة، أنّه جمع بين العوض والمعوّض منه، فقد قالوا: جهة، كما قالوا: وجهة بمعنى واحد، وقالوا: لدة كما قالوا ولدة. وفي تفسير ذلك قولان: الأوّل: أنّه جائز أن تأتي البنية تامّة، وناقصة، وهو الظاهر من قول سيبويه، إذ ذكر أنّ حذف فاء بنية المصدر لا يقع إلّا بوجود الهاء، ثمّ ذكر أنّ البنية قد تقع تامّة، قال: "فإذا لم تكن الهاء، فلا حذف، لأنه ليس عوض. وقد أتمّوا فقالوا: وجهةٌ، في جهة"[5]. والقول الثاني: أنّ الناقصة مصدر، والتامّة اسم. قال ابن السرّاج معلّقا على (وجهة): قال: "وهذا عندي أَعني: وجهةٌ، لم يجئ على الفعلِ، والواوُ تُثبتُ في الأسماءِ، قالوا: ولِدَةٌ، وقالوا أَيضًا: لِدَةٌ كعِدَةٍ، فالاسم: وعِدَةٌ، والمصدرُ: عِدَةٌ"[6]. وكذا ألمح الشاطبيّ إلى أنّ البنية إذا لم يقع فيها حذف، فهي اسم، لا مصدر[7].

(1) الفارابي: معجم ديوان الأدب 427/3.

(2) الشاطبي: المقاصد الشافية 333/9 .334.

(3) ابن منظور: لسان العرب (طوع) 242/8.

(4) ابن جني: سر صناعة الإعراب 261/2.

(5) سيبويه: الكتاب 337/4. وينظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه 225/5.

(6) ابن السراج: الأصول في النحو 276/3.

(7) الشاطبي: المقاصد الشافية 401/9.

ولمّا وقع في بعض الأبنية الجمع بين العوض والمعوّض منه، أنكر أبو عليّ الفارسيّ أن تكون الهاء للعوض، محتجّا بأنّها لو كانت للعوض، لما ثبتت مع المعوض منه في قولهم: وجهة. وردّ قول الفارسيّ بأنّ هذه الهاء لازمة لهذه البنى، فلا يجوز في عدة، وزنة أن يقال: وعد عدا، ولا وزن زنا[1].

سادسا: هاء العوض، أهي حرف زائد، أو غير زائد؟

لم يبيّن، في حدود اطّلاعي على مادة (لسان العرب) ابن منظور صراحة إذا كان هاء العوض حرفا زائدا، أو غير زائد. وظاهر كلامه الآتي بعدُ وهو يناقش شيئا يتّصل بظاهرة التعويض، أنّ الهاء ليس بزائد. قال: "فإن قَالَ قَائِلٌ: إِنّ السِّينَ عِوَضٌ لَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ، قِيلَ: إِنها وإِن كَانَتْ عِوَضًا مِنْ حَرَكَةِ الْوَاوِ فَهِيَ زَائِدَةٌ لأَنها لَمْ تَكُنْ عِوَضًا مِنْ حَرْفٍ قَدْ ذَهَبَ"[2].

(1)الشاطبي: المقاصد الشافية 9/402 .403.

(2) ابن منظور: لسان العرب (طوع) 8/242.

الخاتمة والنتائج

لقد قرأت الدراسة هاء العوض في بنى بنات الحرفين قراءة صرفيّة دلاليّة في ضوء (لسان العرب) لابن منظور و اتّصلت هذه القراءة بما يزيد على ستين بنية، حذف أحد أصولها الثلاثة، وعوّض منه الهاء، ومضمون هذه القراءة ذكر البنية، ثمّ معناها، ثمّ شرح اشتقاقها، وتصريفها، لمعرفة موضع التعويض، وغير ذلك ممّا ينفع القراءة، ويوضّح معنى الهاء، وقيمتها في البنية. وخلصت الدراسة إلى الآتي:

ـ أنّ جمهور النحاة ذهبوا إلى أنّ هذه الهاء إنّما ألحقت آخر هذه البنى عوضا من الحرف الأصلي الساقط، وأنّ منهم من ذهب إلى أنّها أُلحقت لتكثير البنية، وأنّ منهم من أنكر كونها للعوض.

ـ أنّ البنى الّتي حذف بعض أحرفها، وعوّض منه هاء في آخرها، الأعمّ الأغلب منها مصادر، وفق قول الجمهور من أهل اللغة، وأنّ منهم من ذهب إلى أنّ منها ما ليس بمصدر، وأنّ الحذف الّذي لحقه شاذٌّ، أو على أنّه مؤوّل بأنّه في الأصل مصدر.

ـ وأنّ هذه البنى كان قليلها من الصّحاح، والأعمُّ الأغلب منها من المعتلّات؛ معتلّات الفاء، أو العين، أو اللام، فكان حشر هذه المعتلّات، وغيرها من الصحاح معا، شيئا ذا دلالة.

ـ وأنّ هذه الهاء تأتي عوضا من فاء الكلمة، أو عينا لها، أو لاما. وأنّها إذا كانت عوضا من فاء الكلمة؛ الواو، كان ذلك قياسا فيما كان عين مضارعة مكسورا، على وزن: فِعْلَة، وأنّ ما كان عين مضارعه مفتوحا، ممّا كان على وزن فَعْلَةٌ، ولحقه الحذف؛ حمل إعلاله على فِعْلَة بالكسر، وأمّا ما جاء منه على وزن فُعْلَة، ناقص الفاء، فجاء في حرف نادر، شاذّ، لا نظير له، وهو صُلة، وأنّ البنى محذوفة اللام، منها ما يكون مفتوح الفاء، مثل: سنة، أو مكسورها، مثل: عِضة وعِزة، أو مضمومها، مثل: ثبة.

ـ وأنّ بعض البني فيه خلاف، في تعيين الحرف المحذوف، هل هو واو، أو ياء، وهل هو الفاء، أو العين، أو اللام؟ ولهذا كان ابن منظور يذكر البنية في جذرين، أو أكثر، وأنّ من البنى ما احتمل أن يكون المحذوف منه فاؤه، أو عينه، أو لامه، وكانوا يستدلون على المحذوف بغير وسيلة، كحركة بعض أحرفها، وبكثرة الاستعمال، وبجمعها، وتثنيتها،

وتصـــغيرها، والنســـبة إليها، وأنّ تعيين الحرف المحذوف قد يناقش، أو يعيّن بالنظر إلى معنى الكلمة، وأنّ بعض البنى، ممّا فيه هاء العوض، قد يســتعمل ناقصــا، وتامّا في آن معا.

ـــ وأن كثيرا من البنى، ممّا حذف أحد أصــوله حرف، يجمع ثلاثة جموع؛ بالواو والنون، وبالألف والتاء، جمعا مطّردا منقاسـا، وجمع تكسـير، وأنّ من البنى ما لا يجمع جمع تكسير البتّة، ويقتصر في جمعه فقط على جمعي الصحّة.

ـــ وأنّ ابن منظور لم يكن دائما يذكر وظيفة الهاء في البنية موضــع الدرس، وأنّ غيره ذكر ذلك، كما أنّه لم يضــمّن (لســان العرب) كلّ ما عدّ منقوصــا، والهاء في آخره عوض. فبعض الألفاظ لم يذكر لديه البتة.

المصادر المراجع

- . إبراهيم، عبد العليم: الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، مكتبة غريب، مصر (د ت، د ط).
- . ابن الأثير، المبارك بن محمد: النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر الزاوى ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، (د ط)، 1979م.
- . الأزهري، خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
- . الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد: تهذيب اللغة، تحقيق محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.
- . الأستراباذي، محمد بن الحسن: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م.
- . الأشموني، نور الدين علي بن محمد: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (د ت).
- . الأصبهاني، محمد بن عمر: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، تحقيق عبد الكريم العزباوي، ط1، جامعة أم القرى، ودار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، 1986 . 1988م.
- . الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم: الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1992م.
- . الأنصاري، أبو زيد سعيد بن أوس: النوادر في اللغة، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط1، 1981م.
- . الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت: شرح التصريف، تحقيق إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، ط1، 1999م.
- . الجبالي، حمدي محمود : دور هاء التأنيث في الجمع "قراءة في لسان العرب"، مجلّة جامعة النجاح للأبحاث . ب (العلوم الإنسانية)، جامعة النجاح الوطنيّة . نابلس،

فلسطين، المجلد 18، عدد 2، 2004م، ص349 .376.

- . الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن: دَرْجُ الدُّرر في تَفسِيرِ الآيِ والسُّوَر، تحقيق طلعت الفرحان، ومحمد أمرير، دار الفكر- عمان، الأردن، ط1، 2009م.
- .الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط4، 1997م.
- .ابن جني، أبو الفتح عثمان:
  - .الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، (د ت).
  - .سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2000م.
  - .المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، (د ط)، 1999م.
  - .المنصف، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954م.
- .الحربي، إبراهيم بن إسحاق تحقيق سليمان العايد، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1، 1405هـ.
- .أبو حيان، محمد بن يوسف: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1998.
- .ابن درستويه، عبد الله بن جعفر: تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق محمد المختون، القاهرة، (د ط)، 1998م.
- .ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن: جمهرة اللغة، تحقيق رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م.
- .الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د ط، د ت).
- .الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م.
- .الزمخشري، جار الله محمود بن عمر:
  - .الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط2، (د ت).

- .الكشاف، حقق الرواية محمد الصادق قمحاوي، البابي الحلبي، القاهرة، (د ط)، 1972م.
- . ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د ط، د ت).
- .ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق: إصلاح المنطق، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2002م.
- .سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
- .ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل:
  - .المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
  - .المخصص، تحقيق خليل جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996م.
- .السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان: شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
- . الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة، مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، ط1، 2007م.
- . الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج: تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1، 2002م.
- الصاغاني، الحسن بن محمد: التكملة والذيل والصلة، تحقيق جماعة من المحققين، مطبعة دار الكتب، القاهرة، (د ط)، 1970 .1979م.
- . ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، (د ت).

- .عمر، أحمد مختار: البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ط8، 2003م.
- .العيني، محمود بن أحمد: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق علي فاخروزميليه، دار السلام، القاهرة، ط1، 2010م.
- .الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم: معجم ديوان الأدب، أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، (د ط)، 2003م.
- .ابن فارس، أحمد:
  - .مجمل اللغة، دراسة وتحقيق: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1986م.
  - معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، (د ط)، 1979م.
- .الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار: التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض القوزي، ط1، 1990.
- .الفراء، أبو زكرياء يحيى بن زياد: معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، (د ت).
- .الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد: العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د ط، د ت).
- .ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم: غريب الحديث، تحقيق عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1397هـ.
- .ابن القطّاع، علي بن جعفر الصقلي:
  - .أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق أحمد عبد الدايم، دار الكتب، القاهرة، (د ط)، 1999م.
  - .كتاب الأفعال، عالم الكتب، ط1، 1983م.
- .ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله:
  - .شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، ، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1990م.

- .شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (د ط، د ت).
- .المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق محمد عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د ط، د ت).
- .المرادي، حسن بن قاسم: توضيح المقاصد والمسالك، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 2008م.
- .ابن منظور، جمل الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، بيروت، دار صادر، (د ط)، 1414هـ.
- .ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 1428هـ.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد: إعراب القرآن، تعليق: عبد المنعم إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1421 هـ.
- .الهمذاني، المنتجب: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق محمد الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ط1، 2006م.
- ابن ولاد، أبو العباس، أحمد بن محمد، دراسة وتحقيق: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، ط1، 1996م.
- .ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي: شرح المفصل، قدم له: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م.
- .اليمني، نشوان بن سعيد: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق حسين العمري وآخرَيْنِ، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط1، 1999م.